تجارة الكويت الخارجية بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٩

«دراسة تحليلية في جغرافية التجارة الدولية»

غانم سلطان أمان*

ملخص: تهدف هذه الدراسة تعرّف العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية وحركة التبادل التجاري بين الكويت ومجموعات دول العالم خليجياً وإقليمياً وعالمياً وأبعاد التغير في حركة التبادل هذه بين عامي 1989، 1999، إضافة إلى التغير في وضع الميزان التجاري بين هذين العامين. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج، من بينها وجود عوامل جغرافية أسهمت في تطور حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم، منها طبيعة الموقع والنمو السكاني والكشف عن النفط وتطور إنتاجه والانفتاح الاقتصادي للكويت على أسواق العالم. وأظهرت الدراسة وجود نمو مطرد في حجم الصادرات قابله نمو مماثل في تجارة الواردات على امتداد فترة الدراسة عدا فترة الغزو العراقي للكويت. وشكلت مجموعة الدول الآسيوية أهم أسواق الصادرات الكويتية، كما شكلت هذه المجموعة مع مجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق واردات الكويت. واتضح من الدراسة أن النقل البحري يتسيد مختلف وسائل النقل في تجارة الكويت الخارجية صادراً وارداً. وقد اتفقت نتائج الدراسة مع فروضها من حيث وجود نمو في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة ومن حيث تنامي معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وانخفاض مستوى التبادل التجاري بينها وبين دول الوطن العربي، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات على ضوء ما تمخضت عنه من نتائج.

المصطلحات الأساسية: تجارة الكويت الخارجية، الانفتاح الاقتصادي للكويت، الأسواق العالمية، التوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية، التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون.

* أستاذ مشارك في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت.

مقدمة:

تدخل هذه الدراسة ضمن إطار الجغرافية الاقتصادية التي تعتبر جغرافية التجارة Geography of International Trade أحد أقسامها المهمة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين في مجال الدراسات الجغرافية يختلفون في وضع تعريف واضح ومحدد للجغرافيا الاقتصادية، فإنهم يتفقون على أنها الدراسة العلمية المنظمة التي تبحث جهود الإنسان والمشكلات التي تواجهه في كفاحه في سبيل العيش (فتحي أبو عيانة، 1984: 24). وكان اهتمام الجغرافيا الاقتصادية ينصب في السابق على توزيع الإنتاج في العالم توزيعاً محصولياً، وأدى ذلك إلى ظهور الجغرافيا التجارية التي ارتبطت بحاجة الدارسين للتجارة من طلاب ومن في حكمهم، وقد تطورت الجغرافيا الاقتصادية مفهوماً ومنهجاً من خلال دراسات جونز وداركنفالد (Jones & Darkenwald, 1955:7) وبنجستون وڤان روين الاقتصادية، (Bengeston & van Royen, 1959: 53) وألكسندر (Alexendar, 1983: 10) الذي حدّد مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بأنها دراسة الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك لموارد الثروة المختلفة. كما أسهم في تطور دراسات الجغرافيا الاقتصادية كثير من المهتمين من أمثال رايدل (Riedel, 1988) وتادارو (Tadaro 1989) وثومان (Thoman, 1967) وتيرنر (Turner, 1980) ووايت (White, 1966).

وقد نمت الروابط الاقتصادية بين دول العالم وظهر ما يعرف باسم الاقتصاد العالمي "Global economy"، وساعد على ذلك تعدد وسائل النقل الحديثة السريعة والرخيصة، وتضخم الصناعات، وتغير النظم والأوضاع الإستراتيجية وتكوين الكتل الاقتصادية، ويكفي أن ينظر الإنسان إلى حجم التجارة الدولية اليوم ليدرك ما وصل إليه العالم من ترابط وتعاون في مجال التجارة الخارجية (محمد عقيل، وفؤاد الصقار، 1970: 196).

وليس أدل على ذلك من اتفاقية الجات (GATT) التي تؤدي إلى حرية التجارة العالمية. ويؤكد بعض الباحثين أن تطور النقل أصبح من أهم العوامل التي ساعدت على نمو التجارة وازدهارها؛ فقد ربطت وسائل النقل بين أقاليم العالم المختلفة من حيث الثروات والإنتاج، وواصلت بين الشعوب المختلفة في مطالبها ومستوياتها الإنتاجية والاقتصادية، وهي التي ساعدت على نقل السلعة من مكان وفرتها وفائضها إلى مكان ندرتها وارتفاع الطلب عليها (فؤاد الصقار، 1997: 7). ويمكن

القول إن هدف التجارة يتمثل في تسهيل عمليات نقل السلع من مكان إلى آخر وتسهيل المبادلة بين المنتج والمستهلك. ولا بد لقيام التجارة والنقل من وجود منتجات تزيد عن الحاجة في إقليم ما سواء أكانت هذه المنتجات زراعية أو رعوية أو معدنية أو صناعية، بحيث يمكن مبادلتها بالبضائع الضرورية التي لا يمكن لإقليم أن ينتجها، أو ينتجها بتكاليف باهظة تفوق تكاليف استيرادها. وقد ترتب على ذلك النوع من التبادل تقسيم العمل جغرافياً، أي مراعاة التخصص الإقليمي فأصبحت هناك مناطق تعرف بأنها أقاليم وفرة في بعض السلع وأخرى تعرف بأنها مناطق ندرة (خميس الزوكه، 1974: 33)، ويصبح الفائض في أقاليم الوفرة عديم القيمة إذا لم ينقل إلى مناطق العجز. ويمكن القول تبعاً لذلك إن التجارة والنقل هما العاملان الرئيسان اللذان يتم بمقتضاهما التوازن بين العرض والطلب في السلع المختلفة في أنحاء العالم (فؤاد الصقار، 8:1997).

وتتباين التجارة الدولية في حجمها ونوعها من إقليم إلى آخر في العالم، وقد تكون حركة تجارية مادية تشمل المنتجات الزراعية والمنتجات المعدنية والصناعية، أو تكون على هيئة خدمات متعددة مثل السياحة والتأمين والعمولات والخدمات التجارية ونحو ذلك. وتتكون التجارة الدولية من جميع السلع والخدمات التي ينتجها البشر أو يحتاجون إليها، وتتباين الأهمية النسبية لهذه السلع بحسب نوعها ودورها في الأسواق الاستهلاكية الخارجية، وكذلك مدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق العالمية وتوافر وسائل النقل التي تنقلها إلى هذه الأسواق (فتحي أبو عيانة، 1984: 631–632).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

1 – تعرف العوامل الجغرافية (الطبيعة البشرية) المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية.

2 – تعرف نتائج التحليل الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية.

3 – تعرف نتائج التحليل الجغرافي لحركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والوطن العربي.

4 – تعرف أهم مجموعات الدول التي تتعامل مع الكويت تصديراً واستيراداً.

5 – تعرف التوزيع النوعي لأقسام الصادرات والواردات الكويتية.

6 – تعرف التغير النسبي في تجارة الكويت الخارجية بين عامي 1989، 1999.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك نموًّا في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة (1989 – 1999). كما تفترض وجود تنام في معدلات حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون. ومن الفروض التي تضعها هذه الدراسة أن حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول الوطن العربي ليست على المستوى المأمول مقارنة بالتجارة البينية بينها وبين دول العالم الأخرى.

خطة الدراسة ومنهجيتها:

تبدأ الدراسة بعد المقدمة في عرض الدراسات السابقة لبيان مدى توافر دراسات مماثلة ومدى الاستفادة منها، ثم يدرس الباحث العوامل الجغرافية المؤثرة في حركة التجارة الخارجية للكويت، ثم تناقش الدراسة التحليل الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية في فترة الدراسة، ثم التحليل الجغرافي لحركة التبادل بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتنتهي الدراسة بالنتائج مع تقديم أهم التوصيات. وقد حدّد الباحث الإطار الزمني لدراسته في الفترة بين عامي 1989–1999 أي فترة عشر سنوات، بداية من العام الذي سبق الغزو العراقي للكويت مروراً بسنوات إعادة البناء والتأهيل ثم مقارنة الوضع بالنسبة لتجارة الكويت الخارجية فيما بين العامين المذكورين.

وتسير الدراسة وفق منهج وصفي تحليلي، أو من خلال المناهج المتبعة في الجغرافيا الاقتصادية، فالمنهج المتبع في الدراسة يسير وفق المنهج الموضوعي الإقليمي التحليلي، وستستخدم الدراسة بعض الأساليب الإحصائية مثل معاملات ارتباط سبيرمان ودرجة قياس الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية، وغير ذلك.

الدراسات السابقة:

على الرغم من المسح الذي أجراه الباحث سعياً للوصول إلى دراسات ذات علاقة بموضوع البحث فإن ذلك السعي لم تتحقق أهدافه على النحو المأمول؛ إذ لم تتوافر مثل هذه الدراسات، وبخاصة تلك التي تعالج موضوع جغرافية التجارة الدولية للكويت في فترات سابقة. وقد شمل المسح جميع الدوريات والمجلات العلمية والمراجع ذات العلاقة في الهيئات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث في

الكويت ودول المنطقة، وجل ما عثر عليه الباحث هو دراسات ربما أفادت موضوع دراسته بشكل غير مباشر أو تعرضت لبعض النقاط التي شملها البحث. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات أكاديمية ومقالات في مجالات متخصصة، فمن الدراسات الأكاديمية دراسة يوسف اليوسف (1994) حول التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انصبت على أهمية الدور الرئيس لقطاع التجارة الخارجية في اقتصادات دول المجلس ولا سيما الصادرات النفطية وأثر عوائدها في تحقيق الأهداف التنموية، وعلى رأسها المشروعات الخاصة بالبنية الأساسية وتنويع الهياكل الاقتصادية. وقد أوضحت الدراسة أن التجارة البينية لدول المجلس، على الرغم من تنامي نشاطها، ما زالت متواضعة، وعزت ذلك إلى تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول. وتعرضت الدراسة كذلك إلى بعض الأسباب التي من شأنها تنشيط حركة التبادل التجاري بين دول المجلس وتفعيلها.

وهناك دراسة سيف السويدي (1993) حول إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تعرضت الدراسة إلى بعض المعوقات الإقليمية التي من شأنها تحقيق التكامل في اقتصاديات دول المجلس. وقدم جعفر حاجي (1993) دراسة تحليلية لأساليب ونماذج إقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون، موضحاً جوانب التشابه والاختلاف. وركزت دراسة زاروك (Zarrouk, 1995) على دور بعض العوامل المؤثرة في نشاط التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون، مثل انخفاض التعرفة الجمركية، وبخاصة على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية التي تراوح بين الإعفاء الكامل للسلع الأساسية ونسبة 5%، وعدم وجود معوقات للاستيراد إلا في حدود الاعتبارات الصحية والأمنية. ومن الدراسات الأكاديمية أيضاً دراسة فخر الدين الفقي (1997) التي كان من نتائجها أن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل الشطر الأكبر في اقتصادياتها؛ إذ تمثل الصادرات الكلية إلى الناتج القومي بين 42% (الكويت والسعودية) و72% (الإمارات والبحرين) كمتوسط للفترة بين 1990 و1993. وأوضحت الدراسة أن نظم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون تسير بشكل عام وفق إطار من الحرية التجارية. فالقيود التجارية التي تفرضها هذه الدول تعد قليلة جداً ولا تشكل مشكلة لتجارتها الخارجية، كذلك تكاد القيود على المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال أن تنعدم. أما دراسة حمزة السلمان (1998) فقد قدمت تحليلاً هيكلياً وتنبؤاً لحجم الطلب على

المنتجات البتروكيماوية الكويتية. وأوضحت الدراسة دور الصناعات البتروكيماوية الكويتية في الاقتصاد الوطني، كما اهتمت بدراسة زيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات واتساع أسواقها، وبخاصة في دول العالم الثالث.

إضافة إلى ما سبق درس كل من معتز خورشيد، ويوسف الإبراهيم (2000) تطور مسار الاقتصاد الكويتي في أعقاب المحنة الآسيوية وتقدير حجم الخسائر والفرص الضائعة. واهتمت دراستهما بتناول الأزمة المالية التي عصفت بالنظام المالي في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) في يوليو 1997 بوصفها أزمة سياسية محلية ما لبثت أن تجاوزت حدودها إلى أطراف أخرى من العالم، مثل روسيا على سبيل المثال في أغسطس 1998. وحاولت الدراسة معرفة أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الكويتي الذي يتسم بالحساسية للتقلبات في المتغيرات الاقتصادية العالمية، وأشارت إلى تزايد الاختلالات في ميزان المدفوعات والتوازن مع العالم الخارجي نظراً لتدهور أداء الصادرات الكويتية، وبخاصة الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض كل من مستويات الإنتاج والأسعار خلال عامي 1997 و1998 وما ترتب على ذلك من عجز مالي.

أما المقالات في المجالات الاقتصادية المتخصصة فيمكن القول إن من أقدمها دراسة هيثم الملوحي (1969) عن الركود الاقتصادي في الكويت في فترة نهاية الستينيات، وشملت الدراسة أسباب الظاهرة ومقترحات الحل. وأعدت سميحة فوزي (1992) مقالة حول مستقبل دول الخليج العربي من منظور اقتصادي، كما أعد عبدالله الأحمد (1989) مقالة اقترح فيها نقطة انطلاق الكويت نحو انتعاش اقتصادي يشمل مختلف القطاعات. وحول الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة (الجات) وعلاقتها بمنظمة التجارة الدولية ناقش عبداللطيف إبراهيم المقرن (1994) انعكاسات اتفاقيات الجات على اقتصاديات دول مجلس التعاون، وحول نفس الاتفاقيات (الجات) تناول عمر كامل، ومحمد عبدالحليم (1994) في مقالة آثارها على الدول العربية عامة والخليجية خاصة. وهناك مقالة خاصة بتجربة الكويت مع اتفاقيات الجات أعدها بدر عبدالرحمن(1994) أوضح فيها الفرص والمحاذير، وأعد يوسف فخرو (1996) دراسة ناقش فيها انعكاسات الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة على صادرات البتروكيماويات البحرينية. أما جولدن وخيرالله (Goldin & Kheralla, 1999) فقد سلطا الأضواء على التجارة العالمية في مجال المنتجات

الزراعية وعلاقة الأقطار العربية بها من خلال جولة مفاوضات أورجواي، كإحدى جولات الجات.

واطلع الباحث كذلك على موجودات مكتبة غرفة تجارة وصناعة الكويت من التقارير ذات الصلة، مثل تقرير صندوق النقد الدولي حول التجارة الخارجية للدول العربية (صندوق النقد العربي، 1999)، الذي يعرض بيانات إحصائية حديثة للتجارة الخارجية للدول العربية سواء البينية أو تجارة دول الوطن العربي مع العالم الخارجي. واتضح من البيانات والإحصاءات تطور حجم التجارة الخارجية للوطن العربي مع دول العالم. واطلع الباحث على تقرير أمريكي حديث حول تجارة الكويت الخارجية (U.S. Department of State, Foreign Commercial Service, 2001) يعرض معوقات التجارة الخارجية للكويت وهيكل الاقتصاد الوطني، والعوامل المؤثرة في التغييرات التي طرأت عليه منذ بداية التسعينيات. وهناك تقرير حول الآفاق المستقبلية لتطوير وتنويع الصادرات الخليجية (الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون، 1992).

واطلع الباحث كذلك على أبحاث مؤتمر اتحاد غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية حول موضوع الإمكانات التصديرية في دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (5–7 أبريل، الدوحة، قطر). ومن الدراسات التي لفتت انتباه الباحث في مكتبة الغرفة دراسة (فؤاد العمر، 1999) الخاصة باتفاقية الجات GATT وتأثيرها على تجارة الكويت الخارجية، حيث ناقش الموضوع برؤية علمية وخرج بتوصيات تتركز على جانبين؛ هما: التركيز على صناعات البتروكيماويات التي تتميز بالقدرة التنافسية، ثم اختراق الأسواق الضخمة للدول الموقعة على اتفاقية الجات دون أية قيود. وهناك دراسة سعودية تتعلق بنفس السّياق وتعرض مسار التبادل التجاري في ظل الاتفاقيات الدولية (مركز تنمية الصادرات السعودية، 1994). ومن الدراسات أيضاً دراسة لورنس كلاين (1999) التي توقع من خلالها تضاعف حجم التجارة العالمية والناتج الإجمالي المحلي من عام 1991 إلى 2001 من خلال المعطيات المتاحة.

ومما سبق يتضح عدم توافر دراسة وثيقة الصلة بموضوع البحث من منظوره الجغرافي، مما يجعل لهذه الدراسة أهمية خاصة.

العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية:

تتعدد العوامل الجغرافية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية بين عوامل طبيعية وأخرى بشرية. ومن بين العوامل الجغرافية الطبيعية موقع الكويت الجغرافي في قلب العالم القديم بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا (انظر الشكل 1)، وقد أتاح لها هذا الموقع منذ القدم تبوؤ مكانة مرموقة في النشاط التجاري، فقد كانت تمثل نهاية الطريق البحري المتجهة من مناطق إنتاج السلع الموسمية في الهند إلى أسواقها الاستهلاكية في أوروبا عبر البحر المتوسط. وعند الكويت (الواقعة على الزاوية الشمالية الغربية من رأس الخليج العربي) كانت تبدأ أولى خطوات الوصلة البرية المكملة للطريق البحري (غانم سلطان، 1989: 41). وتقع الكويت كذلك جنوب أرض الرافدين وإلى الشمال الشرقي من نجد مما جعلها مرفأ طبيعياً لأراضي وسط شرق شبه الجزيرة العربية، وهي تقع أيضاً على بعد 80 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من البصرة، وعلى مسافة 180 ميلاً من بوشهر في إيران. ولم تكن الكويت بموقعها هذا مرفأ لتفريغ وشحن البضائع التي تصلها من الهند وسواحل أفريقيا، لإعادة شحنها إلى المدن الداخلية في شرق شبه الجزيرة العربية، وإنما كانت تزود بدو الصحراء بمختلف البضائع التي كان الحرفيون داخل مدينة الكويت القديمة ينتجونها (غانم سلطان، 1989: 9).

أما حاضراً، فيمكن القول إن للموقع أثره في تجارة الكويت الخارجية، وبخاصة بعد الكشف عن النفط وتصديره، فهو موقع متوسط بين عالم متعطش للنفط كمادة خام وطاقة، ويمكن القول إن الكويت ليست ببعيدة عن أسواق النفط المهمة في جنوب وجنوب شرق آسيا، التي بلغت نسبة صادراتها إليها عام 1999، على سبيل المثال، 67,4%، أو أسواق أوروبا الغربية التي بلغت نسبة الصادرات إليها في العام ذاته، 12,25% (المجموعة الإحصائية، 2000: 156).

ويمكن القول إن هناك ارتباطاً بين موقع الكويت على رأس الخليج بين العراق والسعودية وبين حركة تجارة «الترانزيت» التي وصل نشاطها ذروته في الثمانينيات، وبخاصة إبان الحرب العراقية الإيرانية، وتعتبر الكويت محطة جوية تربط بين شرق وجنوب آسيا ومحطات البحر المتوسط وأوروبا، كما أنها محطة «ترانزيت» جوية لركاب النقل الجوي المسافرين إلى بلدان الخليج العربي والهند وجنوب القارة الآسيوية وشرقها. ومحطة للسلع والبضائع المنقولة جواً (غانم سلطان، وفتحي فياض 1988: 34). وربما يكون للتباين المناخي في الكويت، المتمثل

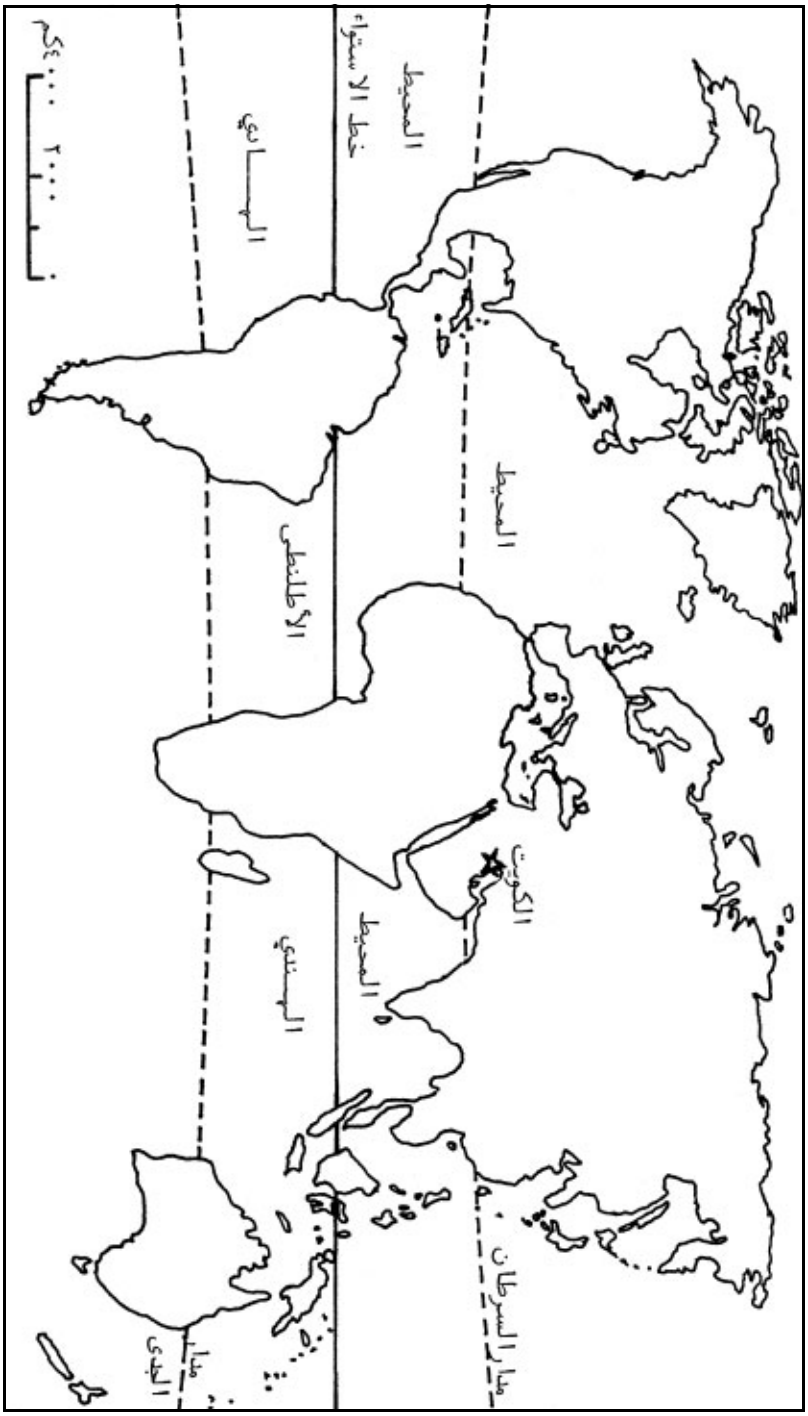

شكل (1): موقع الكويت من العالم

في صيف حار طويل وشتاء بارد أو معتدل، أثر في حركة التجارة، تتمثل في الحاجة إلى ملبوسات خفيفة صيفاً وأخرى ثقيلة شتاءً وإلى أجهزة تكييف وأجهزة تدفئة، وإلى نشاط حركة تجارة المشروبات والعصائر وقطع غيار السيارات التي تتأثر بارتفاع درجات الحرارة، مما يترتب عليه ارتفاع معدلات الاستهلاك، وهكذا.

وللثروة النفطية في الكويت أثرها في حركة التجارة منذ الكشف عن النفط وتصديره عام 1946، ويكفي القول إن الاقتصاد الكويتي (بما في ذلك التجارة الخارجية) اقتصاد تبعي، حيث كان هناك اعتماد شبه كامل على قطاع النفط، فهو قاعدة الاقتصاد الكويتي والمصدر الرئيس للصادرات، ويرتبط بالتغيرات التي تحدث على مستوى أسواق استيراد النفط، وأي تغير في هذه الأسواق تكون له انعكاساته على ظروف الاقتصاد الكويتي سلباً أو إيجاباً (طايل السعيد شحاته، وفؤاد أبو إسماعيل 1985: 116). ولقد كشف الباحث عن الارتباط بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمية الواردات؛ حيث تبين أنها علاقة موجبة قوية (بلغت قيمتها 0,85) انظر الملحق (1). وكشف عن العلاقة بين تطور إنتاج النفط وقيمة الصادرات النفطية وغير النفطية فتبين وجود علاقة ارتباط طردية موجبة أكثر من متوسطة (بلغت قيمتها 0,61) انظر الملحق (2).

وإذا انتقلنا إلى العوامل البشرية نجد أن للنمو السكاني دوره هو الآخر في نمو التجارة الخارجية وازدهارها، حيث يترتب على النمو السكاني تعاظم معدلات الطلب على السلع والبضائع لتلبية حاجات الأفراد ومتطلباتهم. وقد ارتفع عدد السكان في الكويت من 1,4 مليون نسمة عام 1992 إلى 2,2 مليون نسمة عام 2000، أي بزيادة بلغت 57%. وكشفت معادلة سبيرمان عن وجود ارتباط بين تطور عدد السكان وتطوير حجم الواردات في الكويت في فترة الدراسة، فكانت علاقة موجبة قوية (بقيمة 0,8) انظر الملحق (3). ويرتبط النمو التجاري بأمرين مهمين، أولهما: درجة التحضر التي تفرض مستويات مرتفعة من المعيشة تتطلب كثيراً من السلع في مجالات متعددة، وثانيهما: معدلات دخل الفرد التي تحدد مستوى القوة الشرائية. فمن حيث درجة التحضر يمكن القول إن المجتمع الكويتي الحديث وصل معدل التحضر فيه إلى أكثر من 95%. أما من حيث معدلات دخل الفرد فيكفي القول إن نصيب الفرد من الدخل القومي وصل عام 1995 إلى نحو 5180 ديناراً كويتياً، وانخفض عام 1999 إلى 4110 دنانير، ويعتبر من أعلى المعدلات في الدول المتقدمة. (المجموعة الإحصائية، 1:2000). ويمكن أن نضيف إلى ذلك تنوع جنسيات الوافدين

في الكويت، الذي يترتب عليه اختلاف الذوق وتباين الحاجات التي تؤمنها حركة التجارة ولا سيما أن الوافدين كانوا يمثلون 61,5% عام 1995، وأصبحوا يشكلون 62% عام 2000، أما توزيعهم من حيث الجنسيات فيمكن القول إنهم 37,5% عرب و61% آسيويون، و0,6% من الأمريكيين و0,5% من أوروبا الغربية و0,21% من أوروبا الشرقية و0,12% أفارقة و0,7% من جنسيات أخرى (المجموعة الإحصائية، 2000: 34).

ومن بين العوامل البشرية المؤثرة في النشاط التجاري معدلات الإنفاق الحكومي، فتذكر إحدى الدراسات التي أعدتها غرفة تجارة وصناعة الكويت عن أسباب الركود الاقتصادي خلال أعوام 1961، 1965، 1969 (هيثم الملوحي، 1969: 12) أن هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي والنشاط التجاري، نظراً لضيق القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي نتيجة اعتماده بشكل كبير على الصناعات البترولية إضافة لصناعات مواد البناء والألبان والمطاحن. وتأتي أهمية الإنفاق الحكومي من خلال ضخ أموال كبيرة لتلبية متطلبات نفقات المشروعات الإنشائية واستكمال البنية الأساسية وسائر الخدمات في الدولة (علي صادق، 1978: 11) ومن ثم يؤثر ذلك على توافر قوة شرائية تعد المحرك الرئيس للسوق المحلية التي توفر خدمات هذه الأنشطة من خلال الممارسات التجارية الخارجية. وبناء على ذلك يعتبر أي انخفاض في الإنفاق الحكومي العام عاملاً مؤدياً إلى انكماش السوق وانخفاض معدلات الطلب على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه تراجع حجم الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي العام في الكويت بلغ ذروته في عام 1991 (بعيد التحرير)؛ حيث وصل إلى 6,294,1 مليون دينار كويتي، وتناقص إلى 3,236,6 ملايين بعد استكمال تأهيل الكويت في نهاية عام 1992، وأخذ يراوح بين 2,593,1 مليون عام 1993 و2,465,0 مليون عام 1999 (المجموعة الإحصائية، 2000 : 266).

ومن العوامل البشرية المؤثرة في تجارة الكويت الخارجية انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم الخارجي، مما يعني توافر درجة عالية من الحساسية أو الارتباط بما يحدث على مستوى تلك الأسواق سواء في مجال الاستيراد أو التصدير، ومن المعروف أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على الاستيراد تقريباً لتحقيق معظم حاجاته، كما يعتمد على عائدات صادرات النفط في تمويل نشاط الاستيراد

(الاقتصاد الكويتي، العدد 324). وتجدر الإشارة إلى أن الكويت سجلت أعلى معدل استيراد للفرد في العالم في نهاية السبعينيات؛ إذ بلغ 4200 دولار للفرد الواحد في عام 1979 (طايل شحاتة، وفؤاد أبو إسماعيل، 1985: 100). أما في سنوات التسعينيات فقد وجد الباحث (عند حسابه لمعدل استيراد الفرد في الكويت) أن هذا المعدل ما زال مرتفعاً بين عامي 1995، 1998، وانخفض عن مستوياته في عام 1999، وذلك وفقاً لحساب الباحث الذي يعكسه الجدول الآتي:

جدول (1): معدل الاستيراد للفرد الكويتي (نصيب الفرد) بين عامي 1995، 1999

السنة	عدد السكان	قيمة الواردات بالدينار	متوسط نصيب الفرد الكويتي من قيمة الواردات بالدولار الأمريكي (الدينار = 3,3 دولار تقريباً)
1989	2040961	1849,000,000	2990
1995	1801797	2323,000,000	4255
1996	1894362	2507,000,000	4367
1997	1979689	2502,000,000	4171
1998	2027103	2626,000,000	4275
1999	2107195	2318,000,000	3630

ويمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية (Openness of the National Economy) باستخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{س} + \text{ص}}{\text{ن}} \times 100$$ حيث س = قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

و ص = قيمة الواردات من السلع والخدمات.

و ن = الناتج المحلي الإجمالي (انظر: محمود عبدالفضيل، 1980).

وكلما كبرت النسبة دلّ ذلك على قدر أكبر من الانفتاح على الأسواق الخارجية.

وتوضح نتائج الدراسات السابقة أن نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على الأسواق الخارجية خلال الفترة من 1960 – 1965 بلغت 47,4%، وارتفعت إلى

58,4% في الفترة من 1966 – 1971، في حين بلغت 124% في الفترة من 1975–1976. وقد عزا بعض الباحثين ذلك إلى زيادة ارتباط الاقتصاد الكويتي بما يحدث على مستوى أسواق الاستيراد والتصدير العالمية (محمود عبدالفضيل، 1980: 27). وقد كشف الباحث، اعتماداً على المعادلة السابقة، عن نسبة الانفتاح الاقتصادي الكويتي في الفترة بين عامي 1995، 1999 على النحو الذي يوضحه جدول (2):

السنة	$\frac{\text{س + ص}}{\text{ن}}$ (الأرقام مليون دينار)	نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم
1989	$100 \times \frac{1849 + 4767}{7128}$	%92,8
1995	$100 \times \frac{3405 + 4248}{71925}$	%96,6
1996	$100 \times \frac{3695 + 4930}{9303}$	%92,7
1997	$100 \times \frac{3645 + 4866}{9107}$	%93,5
1998	$100 \times \frac{3723 + 3468}{7718}$	%93,2
1999	$100 \times \frac{3337 + 4240}{9033}$	%83,9

من حساب الباحث اعتماداً على بيانات تطور الناتج الإجمالي في الكويت ص 1، والإنفاق على الواردات وقيمة الصادرات ص 226، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000.

ومن جدول (2) يتبين أن نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على أسواق العالم منذ نهاية الثمانينيات حتى أواخر القرن العشرين تعد عالية جداً، مما يؤثر إيجاباً في حركة التجارة الخارجية للكويت.

ويمكن أن نضيف للعوامل السابقة ممارسة الكويت لنشاط إعادة التصدير لدول المنطقة Re-export؛ فقد بلغت قيمة البضائع المعاد تصديرها عام 1995 أكثر من 69 مليون دينار كويتي، ارتفعت إلى 74 مليون دينار عام 1996، ثم أصبحت 68 مليون دينار عام 1997، ثم عاودت الارتفاع عام 1998 لتبلغ قيمة البضائع المعاد

تصديرها نحو 85,4 مليون دينار؛ أي بزيادة تقدر بنحو 24% عن عام 1995، (المجموعة الإحصائية، 2000: 189).

ومن العوامل المهمة المؤثرة في النشاط التجاري الخارجي للكويت تعدد وسائل النقل؛ فعلى الرغم من أن النقل البحري يشكل الركيزة الأساسية للتجارة الخارجية حيث نقل ما نسبته 93% من حجم الصادرات عام 1995 و99,5% عام 1999 ونقل 83% من حجم الواردات عام 1995 و88% عام 1999، فإن وسائل النقل الأخرى تسهم بدورها في نقل التجارة الخارجية وارداً وصادراً، مثل النقل البري الذي أسهم عام 1995 في نقل 16% من حجم الصادرات و11,6% عام 1999، والنقل الجوي الذي أسهم في نقل ما نسبته 25,8% من قيمة الواردات عام 1995 و20,3% من هذه القيمة عام 1999. وأسهم البريد بنقل نسبة قليلة من الصادرات والواردات من حيث الحجم والقيمة (الاقتصاد الكويتي، العدد 323).

ومن العوامل التي شجعت على نشاط التجارة الخارجية في الكويت، شأنها شأن دول مجلس التعاون الخليجي، السياسات والإجراءات الحكومية السائدة؛ فقد ذكر بعض الباحثين أن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تزيل أغلب الحواجز الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني، وتبنت تعرفة جمركية مع دول العالم الخارجي يصل حدها الأدنى إلى 4% وحدها الأقصى إلى 20% (يوسف اليوسف، 1994: 38).

ويمكن القول إن الموانئ الكويتية، تجارية كانت أم نفطية، أدت دوراً في تنشيط التجارة الخارجية وأسهمت في تسهيل التبادل التجاري بين الكويت والعالم الخارجي؛ فعلى صعيد الموانئ التجارية ارتفعت حركة البواخر القادمة إلى ميناء الشويخ من 1662 باخرة عام 1996 إلى 1704 باخرة عام 1999، بنسبة زيادة طفيفة بلغت 2,5%، وارتفعت كذلك حركة البواخر القادمة إلى ميناء الشعيبة من 735 باخرة عام 1996 إلى 937 باخرة، بنسبة زيادة وصلت إلى 27,5% عام 1999. أما في ميناء الدوحة فقد بلغت حركة البواخر القادمة نحو 7279 باخرة وسفينة خشبية عام 1996 انخفضت قليلاً إلى 6716 بنسبة 7,7%. وعلى صعيد الموانئ النفطية وصلت إلى ميناء الأحمدي 811 ناقلة بنسبة 68,8% من جملة ناقلات النفط التي وصلت الكويت عام 1998، ووصلت إلى ميناء عبدالله 296 ناقلة بنسبة 25% من جملة الناقلات في نفس العام. ووصلت إلى الرصيف النفطي بميناء الشعيبة 71 ناقلة وبنسبة ضئيلة من جملة ناقلات النفط التي وصلت الكويت عام 1998 (نشرة النقل والمواصلات، 1998: 22–24).

التحليل الجغرافي لتطور تجارة الكويت الخارجية:

جدول (3): قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للكويت في الفترة بين عامي 1989 – 1999 بملايين الدنانير الكويتية

السنة	الصادرات (مليون دينار)					الواردات (مليون دينار)	حجم التبادل التجاري (مليون دينار)	الميزان التجاري
	الوطنية			جملة الصادرات	الصادرات النفطية%			
	النفط	أخرى	الجملة	المعاد تصديره				
1989	3357	141	3498	172	3670	91,5	1849	5519	+1821
1990	غ. م	74	74	87	161	غ. م	979	غ. م	غ. م
1991	261	6	267	56	323	80,8	992	1315	−669
1992	1847	40	1887	66	1953	94,6	2129	4082	−176
1993	2928	84	3012	78	3090	94,8	2123	5213	967
1994	3047	111	3158	119	3277	93	1988	5265	1289
1995	3636	148	3784	79	3853	94,4	2323	6176	1530
1996	4449	152	4601	74	4675	95,2	2507	7182	2168
1997	4056	143	4199	86	4285	94,7	2502	6787	1783
1998	2574	242	2816	69	2885	89,2	2626	5511	259
1999	3352	279	3631	65	3696	90,6	2318	6014	1378

مصدر الجدول: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2000 ص 177

ومن خلال قراءة جدول (3) وشكل (2) يتضح الآتي:

1 – أن صادرات الكويت تشمل الصادرات الوطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها، وتتألف الصادرات الوطنية من النفط بالدرجة الأولى ثم الصادرات الأخرى المتمثلة في الصادرات الغذائية والمشروبات والصناعات الورقية والملبوسات والمواد البتروكيماوية والأسمدة وغير ذلك، كما يتضح أن الصادرات النفطية شكلت نسبة تراوح بين 95,2% (عام 1996) و80,8% (عام 1991)، والنسبة الأخيرة جاءت بعد تأهيل آبار النفط الكويتية بمدة قصيرة بعيد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

ويمكن القول إن الصادرات الكويتية بمجملها مرتبطة بإنتاج النفط، وبالكشف عن الارتباط بين تطور قيمة الصادرات الكويتية وتطور حجم إنتاج النفط الكويتي في المدة بين عامي 1991، 1999 تبين أن العلاقة بين المتغيرين السابقين علاقة موجبة أكثر من متوسطة (0,61)، مما يعني أن قيمة الصادرات تزداد عامة في سنوات الإنتاج الأكثر حجماً، راجع الملحق (2).

2 – يتضح من جدول (3) أن قيمة الواردات الكويتية تزداد باطراد؛ فقد كانت 1849 مليون دينار عام 1989، ثم انخفضت القيمة في فترة الاحتلال العراقي إلى (979 مليوناً و992 مليوناً في عامي 1990 و1991 على التوالي)، وسرعان ما عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ في عام 1992 لتصبح 2129 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 15% عن عام 1989 (قبل العدوان بعام). وتعود هذه الطفرة إلى جهود وأنشطة البناء والتعمير وتأهيل الكويت في مناح شتَّى، مما تطلب تزايداً في نشاط الاستيراد. وظلت قيمة الواردات في تنام ملحوظ منذ 1992 حتى عام 1998 (باستثناء عام 1994)، حتى قيمة الواردات في عام 1998، التي وصلت إلى 2626 مليون دينار، فاقت قيمتها عام 1989 (السنة التي سبقت العدوان مباشرة) بنحو 777 مليون دينار، أي بنسبة وصلت إلى 42%.

3 – يكشف جدول (3) أن الميزان التجاري كان في مصلحة الكويت طوال المدة بين عامي 1989 و1999 عدا عامي 1991، 1992 نتيجة أن المنشآت النفطية لم تكن قد أهلت بعد، ولم تنطلق طاقة التصدير بكاملها.

جدول (4)

نسبة النمو السنوي لقيمة الصادرات والواردات لنفس الفترة

السنة	النمو السنوي لقيمة الواردات والصادرات %	
	الصادرات	الواردات
1989	25,4	7,9
1990	––	––
1991	100,6	1,3
1992	505	115
1993	58,2	0,3 –
1994	6,1	6,4 –
1995	17,6	16,8
1996	21,3	7,7
1997	8,3 –	0,2
1998	33 –	4,9
1999	28,1	11,7 –

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

ويكشف جدول (4) أن أعلى نمو سنوي للصادرات تحقق في عام 1992 ومقداره 505% مقارنة بعام 1991، وقد جاء هذا النمو بعد تعطل منشآت الإنتاج والتصدير من منتصف عام 1990 حتى نهاية عام 1991. ويمكن القول إن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات بين عامي 1989 و1999 بلغ 72,1%، أما ما أسقطنا من حسابنا النمو السنوي لعامي 1991 – 1992، انطلاقاً من أنهما فترة استثنائية، يكون المتوسط السنوي لنمو قيمة الصادرات للفترة المتبقية في حدود 11,8%، أما المتوسط السنوي لقيمة الواردات فقد بلغ 13,5%.

جدول (5): تطور حجم الصادرات الكويتية بين عامي 1989–1999 بالطن بحسب أقسام السلع (الصادرات الوطنية والمعاد تصديرها)

الأقسام السلعية	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	23848	35274	25915	31318	137255	49901	29419	50964
المشروبات والتبغ	1317	806	557	1150	5349	3603	8260	3335
المواد الخام غير المعدة للأكل	204853	339735	354234	280034	259634	264897	218531	242557
الوقود المعدني والنفط* ومشتقاته	518921	360199	832245	798640	849702	88121906	87029659	77659647
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	4383	6488	9026	6677	7319	8154	8757	8424
المواد الكيمياوية	1753121	922701	1265786	1591197	1504395	1548527	2255891	2296941
البضائع المصنعة	100066	84317	104315	117521	120211	123200	122667	150449
الآلات ومعدات النقل	13263	48295	46287	40231	43467	47570	47995	36221
مصنوعات منوعة	7626	9466	9042	9920	11177	13664	15217	14426
بضائع أخرى	–	–	–	–	13084	9175	10140	13226
الجملة	2627398	1807281	2647407	2876688	2951593	90190597	89742536	80476190

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية في المجموعات الإحصائية لأعوام 1993 ص 187، 1996 ص 186، 2000 ص 181.

* دخلت صادرات النفط ومشتقاته ضمن الصادرات العامة منذ عام 1996، أما قبل ذلك فكانت صادرات النفط لا تدخل ضمن الصادرات العامة للكويت في إحصاءات التجارة الخارجية.

ويتضح من جدول (5) أن الوقود والنفط ومشتقاته تشكل ركيزة الصادرات الكويتية بعد عام 1996؛ فبعد أن كانت نسبتها من جملة حجم الصادرات الكويتية عام 1989 نحو 19,7% ارتفعت إلى 27,8% عام 1995، وإلى 28,8% عام 1996، وإلى 97,7% عام 1997، ثم 96,5% عام 1999، يلي ذلك المواد الكيماوية والبتروكيماويات التي كانت نسبتها مرتفعة في حجم الصادرات من عام 1989 حتى 1996، وذلك قبل

دخول النفط ضمن صادرات الكويت. فقد كانت النسبة 66,7% من حجم الصادرات في عام 1989، ثم أصبحت 55,3% عام 1995، ثم 51% عام 1996، ثم انخفضت بعدها بشكل ملحوظ بسبب ضخامة حجم الصادرات النفطية التي أدخلت ضمن صادرات الكويت، حيث انخفض حجم صادرات البتروكيماويات إلى 2,9% من جملة الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن البضائع المصنعة قد احتلت المركز الثالث في حجم الصادرات، فبعد أن كانت نسبتها 8,9% عام 1989 انخفضت إلى 4,1% عام 1995، ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1999 لتصل إلى نسبة 0,19%. ويمكن القول إن هناك تطوراً ملحوظاً في نمو الصادرات الكويتية بين عامي 1989 و1999؛ فعلى سبيل المثال قفز حجم الصادرات من 23848 طناً للأغذية والحيوانات ليصل إلى 50964 طناً، أي بزيادة بلغت نسبتها 114%، وقفز حجم صادرات المشروبات والتبغ بين العامين المذكورين ليحقق زيادة بلغت نسبتها 153%. أما الزيادة في صادرات الزيوت والدهون فقد بلغت في ذات الفترة 92,2%، وحققت صادرات المواد الكيماوية زيادة بلغت نسبتها 31% (انظر الشكل 2).

جدول (6): تطور حجم واردات الكويت بين عامي 1989 و1995 بالطن بحسب أقسام السلع

الأقسام السلعية	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الأغذية والحيوانات الحية	1629293	1216155	1323622	1384660	1515936	1564179	1585392	1714704
المشروبات والتبغ	28090	65635	75780	76967	80174	80755	88948	101273
المواد الخام غير المعدة للأكل	721958	864905	1117885	844793	1126835	1611075	4975666	5600894
النفط ومشتقاته	50951	43279	50011	52734	70069	53975	47852	62032
الزيوت والدهون الحيوانية	36002	26958	28295	45612	37287	42318	39503	46024
المواد الكيمياوية	429648	200207	221229	244275	242414	263557	292365	276835
البضائع المصنعة	3666608	2702798	2892713	3790270	4447516	3450228	3827523	3451105
الآلات ومعدات النقل	211923	230525	220102	485519	323586	291163	311615	259442
مصنوعات منوعة	105886	107565	105732	104011	108034	114378	129733	127998
بضائع أخرى	53	5	3	2	6	14	17	13
الجملة	6880412	5458032	6035372	7028843	7951857	7471642	11298614	11640320

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التجارة الخارجية في المجموعات الإحصائية السنوية لأعوام 1993 ص 187، 1995 ص 186، 1996 ص 186، 1998 ص 187، 2000 ص 181.

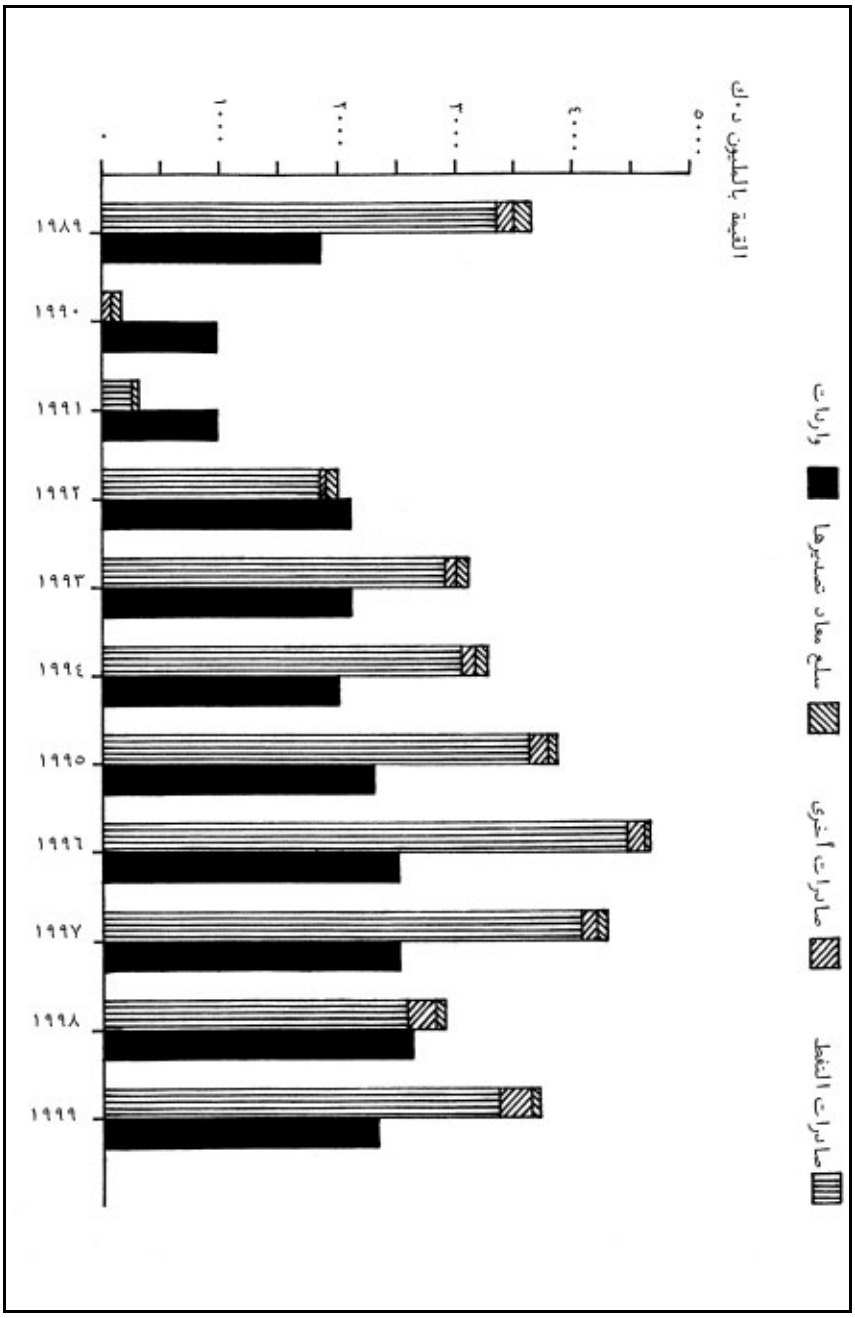

شكل (2): تطور قيمة صادرات الكويت وورداتها في الفترة بين عامي 1989 و1999

ويلاحظ من جدول (6) أن النصيب الأوفر من حجم الواردات في الفترة الموضحة كان من نصيب المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء الوقود والمحروقات، فقد كانت نسبة حجم هذه المواد من الواردات عام 1989 نحو 10,5% ارتفعت إلى 15,9% عام 1993، و18,5% عام 1994، ثم 21,6% عام 1997، و48,1% عام 1999. وكذلك البضائع المصنعة التي كانت نسبتها من حجم الواردات نحو 44,2% عام 1989 و49,5% عام 1993، ثم 53,9% عام 1995، وأصبحت 29,6% عام 1999. يلي ذلك الأغذية والحيوانات الحية، التي كان نصيبها من حجم الواردات نحو 23,7% عام 1989، و19,7% عام 1995، ثم 14,7% عام 1999.

كما يلاحظ أن هناك نمواً مطرداً في حجم واردات الكويت، وبخاصة بعد عام 1995. انظر (الشكل 3)، حيث كانت هناك زيادة قدرها 13,1% في عام 1996 مقارنة بالعام الذي سبقه، وظهرت زيادة أخرى قدرها 51% في عام 1998 مقارنة بعام 1997. وزاد حجم الواردات قليلاً عام 1999 عن سابقه بنحو 3%، وقد يعزى ذلك النمو إلى نمو عدد السكان وتنامي حاجاتهم إضافة لارتفاع معدل دخل الفرد، ومن ثم ارتفاع القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع ناهيك عن احتياجات النمو العمراني ومتطلباته. وبالكشف عن علاقة الارتباط بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم الواردات وجد الباحث أن هذه العلاقة طردية موجبة قوية (بلغت 0,82). انظر الملحق (3).

التوزيع الجغرافي لمجموعات الدول المصدرة إلى الكويت والدول المستوردة منها:

يمكن توزيع الدول المصدرة للكويت والمستوردة منها توزيعاً جغرافياً يشمل الدول العربية والإسلامية، ثم الدول الأخرى في قارات العالم المختلفة على شكل مجموعات.

1 – التوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الدولية:

يلاحظ من جدول (7) ما يأتي:

1 – مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأوروبية تشكلان أهم الأسواق الرئيسة لواردات الكويت، فقد احتلت مجموعة الدول الآسيوية مركز الصدارة مستحوذة على نسبة 46,4% من جملة قيمة واردات الكويت عام 1989، وجاءت الدول الأوروبية في المركز الثاني بنسبة 35,8%. أما في عام 1995 فقد احتلت الدول الأوروبية المركز الأول بنسبة 40,3% من جملة قيمة واردات الكويت، وجاءت الدول الآسيوية في المركز الثاني بنسبة 37,8%. وفي عام 1999 عادت الصدارة للدول الآسيوية لتستحوذ على 45% من جملة قيمة واردات الكويت من العالم، ولتحتل الدول الأوروبية المركز الثاني بنسبة بلغت 33,5%.

جدول (7): التوزيع الجغرافي لواردات الكويت
في السنوات 1989، 1995، 1999 مع بيان قيمة الواردات (بالألف) دينار كويتي
(الدينار الكويتي = 3,3 دولار أمريكي تقريباً)

مجموعات الدول	قيمة الواردات 1989	% من جملة قيمة الواردات	قيمة الواردات 1995	% من الجملة	قيمة الواردات 1999	% من الجملة
دول مجلس التعاون الخليجي	142409	7,7	224600	9,7	242028	10,4
الدول العربية الآسيوية	85442	4,6	36881	1,5	46906	2
الدول الإسلامية غير العربية في آسيا	90890	4,9	130238	5,6	140107	6
الدول الآسيوية الأخرى	539828	29,2	486734	20,9	614128	26,5
جملة الدول الآسيوية	858569	46,4	877453	37,8	1,043,169	45
الدول العربية الإفريقية	12390	0,67	23472	1	20983	0,9
الدول الإسلامية غير العربية في إفريقيا	42	0,002	123	0,005	225	0,009
الدول الإفريقية الأخرى	3784	0,2	9481	0,4	20794	0,9
جملة الدول الإفريقية	16216	0,9	33076	1,4	42002	1,8
أوقيانوسيا	29111	1,6	31078	1,3	80467	3,5
دول أمريكا الشمالية	255581	13,8	406345	17,5	332391	14,3
دول أمريكا الوسطى والجنوبية	27883	1,5	37276	1,5	42186	1,8
جملة الدول الأمريكية	283464	15,3	443621	19,1	374577	16,2
دول أوروبا الغربية	625468	33,8	914772	39,4	752643	32,5
دول أوروبا الشرقية	36576	1,97	22675	0,98	25301	1,1
جملة الدول الأوروبية	662044	35,8	937447	40,3	777744	33,5
جملة قيمة واردات الكويت	**1,849,442**	**100**	**2,323,072**	**100**	**2,318,306**	**100**

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات المجموعات الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 194، 195، وعام 1995 ص 191، 192، وعام 1995 ص 192، 193. والنسب من حساب الباحث.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى احتياج السوق الكويتية للسلع والبضائع الآسيوية (الجيدة الصنع والرخيصة الثمن) وكذلك البضائع الأوروبية ذات الشهرة العالمية، وتتمثل البضائع الواردة من الأسواق الآسيوية والأوروبية في المنتجات الزراعية والأغذية بجميع أنواعها والملبوسات والمصنوعات الجلدية ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والساعات والصناعات الدقيقة، ويلي الأسواق الآسيوية والأوروبية من حيث أهميتها لواردات الكويت أسواق الدول الأمريكية.

2 – هناك نمو في قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت نسبة قيمتها في السنوات 1989، 1995، 1999 نحو 7,7%، 9,7%، 10,4% على التوالي من جملة واردات الكويت من دول العالم. وتتمثل السلع المستوردة من مجلس التعاون في الأغذية والمشروبات والمنتجات الزراعية والصناعات الورقية وغيرها، ويعزى نمو قيمة هذه الواردات إلى قرب دول مجلس التعاون من الكويت وإلى سهولة الاستيراد منها دون قيود.

3 – قيمة واردات الكويت من الدول العربية الأخرى آسيوية كانت أو أفريقية منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالواردات من دول العالم؛ فهي لم تتجاوز 5,27% عام 1989، و2,5% عام 1995، و2,9% عام 1999. وقد يعود السبب في ذلك إلى أمور منها: تواضع الإنتاج الزراعي والصناعي العربي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية وعدم توفر التسهيلات المشجعة على نمو التجارة البينية بين الدول العربية، وربما يكون لغياب التنسيق والتكامل الاقتصادي على المستوى العربي بشكل كبير أثر في ذلك.

4 – أهمية الدول الآسيوية غير العربية وغير الإسلامية كأسواق لواردات الكويت، فقد كانت نسبة قيمة الواردات منها عام 1989 29,2% من جملة قيمة الواردات، وانخفضت قليلاً عام 1995 لتصبح 20,3%، ثم ارتفعت عام 1999 فأصبحت 26,5%. ويعزى ذلك إلى وجود الدول الصناعية المعروفة باسم «النمور الآسيوية» مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورة وغيرها.

5 – ضعف نسبة إسهام الدول الإفريقية بشكل عام في قيمة واردات الكويت، فهي لم تتجاوز 1,8% طيلة السنوات الثلاث. وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف الإنتاج وعدم تنوعه؛ فمعظم واردات الكويت من الدول الإفريقية لا يخرج عن المحاصيل الزراعية والمواد الخام.

جدول (8): أهم عشر دول في العالم من حيث قيمة الواردات إلى الكويت (القيمة ألف دينار كويتي) في عامي 1989، 1999

الدولة	1989			1999		
	قيمة الواردات	%من دول القارة	% من العالم	قيمة الواردات	% من القارة	% من العالم
المملكة العربية السعودية	83489	9,7	4,5	143586	13,8	6,2
الصين	63896	7,4	3,4	75322	7,2	3,24
كوريا الجنوبية	65281	7,6	3,5	55320	5,3	2,4
اليابان	237952	27,7	12,9	296691	28,4	12,8
أستراليا	25976	89,2	1,4	74642	93	3,22
الولايات المتحدة الأمريكية	244696	86,3	12,2	284829	76	12,3
ألمانيا	147271	22,2	8	178263	22,9	7,7
المملكة المتحدة	121780	18,4	6,6	132540	17	5,7
هونج كونج	20,000	1,92	1	486	0,05	0,04
تركيا	30501	2,93	1,7	3000	0,29	0,24
الجملة	**1040842**		**56,3**	**1244679**	–	**53,7**

المصدر: عن المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 194، 196 المجموعة السنوية لعام 1999 ص 192، 194 والنسب من حساب الباحث.

ويتضح من جدول (8) وشكل (3) أن هذه الدول العشر تشكل أهم المصادر للواردات الكويتية، ويكفي القول إنها استحوذت على 56,3% من قيمة واردات الكويت عام 1989، و53,7% من القيمة عام 1999، في حين كانت النسبة المتبقية وهي 43,7% عام 1989، و46,3% لعام 1999 لنحو 115 دولة من دول العالم في قاراته المختلفة، ويتضح أيضاً أن السعودية تمثل أهم الدول العربية المصدرة للكويت.

وبالإضافة إلى ما سبق نستطيع ترتيب أهم الدول في واردات الكويت، فنذكر أن اليابان تأتي في المقدمة؛ إذ بلغت قيمة وارداتها عام 1989، 12,9% من جملة الواردات من دول العالم، وعام 1999، 12,8%. ثم الولايات المتحدة 12,2% لعام

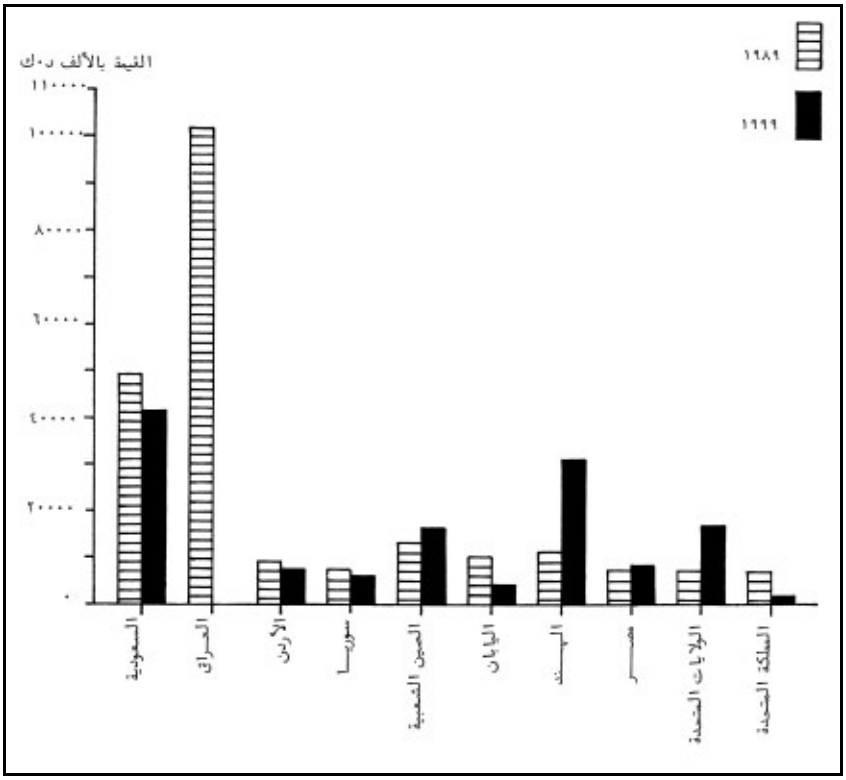

شكل (3): أهم عشر دول في العالم من حيث واردات الكويت لعامي 1989 و1999

1989 و12,3% لعام 1999. وألمانيا 8% و7,7% للعامين على التوالي، وبريطانيا 6,6% و5,7% ثم السعودية 4,5% و6,2%، ثم جاءت الدول المتبقية بعد ذلك ابتداء بالصين وانتهاء بتركيا.

ويلاحظ كذلك أن هناك نمواً في قيمة الواردات من الدول المذكورة بين عامي 1989 و1999 عدا تركيا وكوريا الجنوبية.

ويتضح من جدول (9) ما يأتي:

1 – كانت قيمة صادرات الكويت غير النفطية (الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها) عام 1989 نحو 313115 ألف دينار، ثم انخفضت إلى 230686 ألف دينار عام 1997 بنقص بلغت نسبته 26,3%، وربما عاد ذلك إلى تأثر الصادرات الكويتية بإعادة تأهيل المنتجات الوطنية بعد التحرير بشكل يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، بدليل أن قيمة الصادرات ارتفعت مرة أخرى عام 1999 لتصل إلى 343201 ألف دينار بنسبة زيادة بلغت 48,8% بالمقارنة إلى قيمة الصادرات عام 1997.

2 – التوزيع الجغرافي لصادرات الكويت إلى مجموعات الدول الأخرى:

جدول (9): قيمة صادرات الكويت الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها (بالألف) دينار كويتي لسنوات 1989، 1997، 1999 موزعة جغرافياً على مجموعات الدول*

مجموعات الدول	قيمة الصادرات عام 1989	% من جملة القيمة	قيمة الصادرات عام 1997	% من جملة القيمة	قيمة الصادرات عام 1999	% من جملة القيمة
دول مجلس التعاون	83208	26,6	91524	39,67	93304	27,19
الدول العربية الآسيوية	124947	39,9	12740	5,52	19855	5,78
الدول الإسلامية في آسيا	7197	2,3	12248	5,31	39411	11.
الدول الآسيوية الأخرى	48232	15,4	66776	28,94	117661	34,28
جملة آسيا	263587	84,18	183288	79,45	270231	78,74
الدول العربية الإفريقية	20576	6,6	20630	8,94	12678	3,69
الدول الإسلامية غير العربية في إفريقيا	161	0,05	301	0,13	161	0,05
الدول الإفريقية الأخرى	7620	0,2	257	0,11	1379	0,40
جملة إفريقيا	21499	6,87	21731	9,42	14218	4,14
مجموعة أوقيانوسيا	100	0,03	222	0,09	4419	1,28
دول أمريكا الشمالية	7406	2,4	14718	6,38	17030	4,96
دول أمريكا الوسطى	279	0,1	182	0,07	249	0,07
جملة الدول الأمريكية	7685	2,45	14900	6,45	17279	5,03
مجموعة الدول الأوروبية الغربية	19012	6,1	9815	4,25	36663	10,68
دول أوروبا الشرقية	1231	0,4	730	0,32	391	0,11
جملة أوروبا	20243	6,46	10545	4,57	37054	10,79
جملة قيمة صادرات الكويت	313115	100	230686	100	343201	100

المصدر: اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 197، 199، وعام 1999 ص 193، 195، والنسب من حساب الباحث.

* قيمة الصادرات لا تشمل قيمة صادرات النفط التي بلغت عام 1997 نحو 4,055,739 ألف دينار، وعام 1999 نحو 3,352,330 ألف دينار، بل تشمل الصادرات الوطنية المنشأ والمعاد تصديرها مثل الأغذية والمشروبات، المواد الخام غير المعدة للأكل، الزيوت والشحوم، المواد الكيماوية، البضائع المصنعة، الآلات ومعدات النقل، مصنوعات أخرى (انظر ملحق 4).

2 – تأتي مجموعة الدول الآسيوية في مقدمة أسواق التصدير الكويتية حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها من جملة القيمة عام 1989 نحو 84,2%، وعام 1997 نحو 79,45% وعام 1999 نحو 78,74%. وتصدر الكويت إلى هذه الأسواق (إضافة إلى النفط الخام ومنتجاته المكررة)، البتروكيماويات، والأسمدة الكيماوية، وزيوت التشحيم، ومواد الصباغة والتلوين، والمنتجات الورقية، والزيوت والشحوم، والمنتجات الغذائية، والأعلاف وغيرها (انظر الملحق 4).

وتأتي بعد الدول الآسيوية في الترتيب الدول الإفريقية ولا سيما العربية منها، وكذلك الدول الأمريكية والأوروبية، بنسب لا تتجاوز 11% لكل منها، ومعنى ذلك أن صادرات الكويت تعتمد بشكل رئيس وملحوظ على الأسواق الآسيوية سواء العربية أو الإسلامية أو غير الإسلامية.

3 – تأتي دول مجلس التعاون (ضمن دول آسيا) في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات الكويتية التي تقترب قيمتها في أغلب الأحيان من ثلث القيمة الإجمالية للصادرات، فقد كانت نسبة قيمة الصادرات إليها في عام 1989 نحو 27%، وعام 1997 نحو 40%، وعام 1999 أكثر من 27%، كما أن نسبة قيمة الصادرات إليها بالنسبة لمجمل الدول الآسيوية بلغت 31,6% عام 1989، و49,9% عام 1997، و35,5% عام 1999.

ويتضح من جدول (10) وشكل (4) أن هذه الدول العشر استحوذت في عام 1989 على 71,1% من جملة قيمة الصادرات الكويتية، غير أن هذه النسبة قد انخفضت إلى النصف تقريباً (38,7%) عام 1999. وقد يعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات لبعض هذه الدول، حيث حلت محلها دول أخرى أكثر أهمية، مثل دولة الإمارات العربية التي كان نصيبها من قيمة الصادرات 9,9%، وسنغافورة 7,7% وهونج كونج 4,4%، وباكستان 4,3%، وأندونيسيا 3,9%.

جدول (10): أهم عشر دول من حيث قيمة الصادرات الكويتية إليها لعامي 1989، 1999 (القيمة ألف دينار كويتي) مقارنة بالمستوى القاري ومستوى جملة أسواق التصدير

الدولة	1989			1999		
	قيمة الواردات	من دول القارة	% من العالم	قيمة الواردات	% من القارة	% من العالم
السعودية	48839	18,5	15,6	41590	15,4	12,1
العراق	101748	38,6	32,5	–	–	–
الأردن	9478	3,6	3	7597	2,8	2,2
سوريا	7669	3	2,4	5971	2,2	1,7
الصين	12821	4,9	4,1	15756	5,8	4,6
اليابان	9975	3,8	3,2	4012	1,5	1,2
الهند	10667	4	3,4	31180	11,5	9,1
مصر	6980	32,5	2,2	8466	59,5	2,5
الولايات المتحدة	7280	94,7	2,3	16643	96,3	4,9
المملكة المتحدة	7174	35,4	2,29	1637	4,4	4,8
الجملة	222631	–	71,1	132852	–	38,7

المصدر: اعتماداً على جداول المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 197، 199 وعام 1999 ص 193، 195 والنسب من حساب الباحث.

ويلاحظ من الجدول أن نصيب بعض الدول من الصادرات الكويتية قد انخفض (من حيث النسبة على مستوى العالم)، منها، على سبيل المثال، السعودية والأردن وسوريا والصين واليابان ومصر، فيما ارتفعت نسبة قيمة الصادرات إلى كل من الهند والولايات المتحدة وبريطانيا.

ويتضح كذلك أن العراق قد استحوذ على نسبة 38,6% من قيمة الصادرات الكويتية على مستوى القارة الآسيوية عام 1989 و32,5% على مستوى بلدان العالم. ويعزى ذلك إلى أن العراق كان يعتمد على المنافذ التجارية الكويتية في تأمين احتياجاته إبان سنوات حربه مع إيران (1980 – 1988)، وقد قدمت الكويت للعراق جميع التسهيلات التجارية المطلوبة خلال تلك الفترة، وظلت الحال كذلك إلى سنة قيامه بعدوانه على الكويت واحتلاله لها.

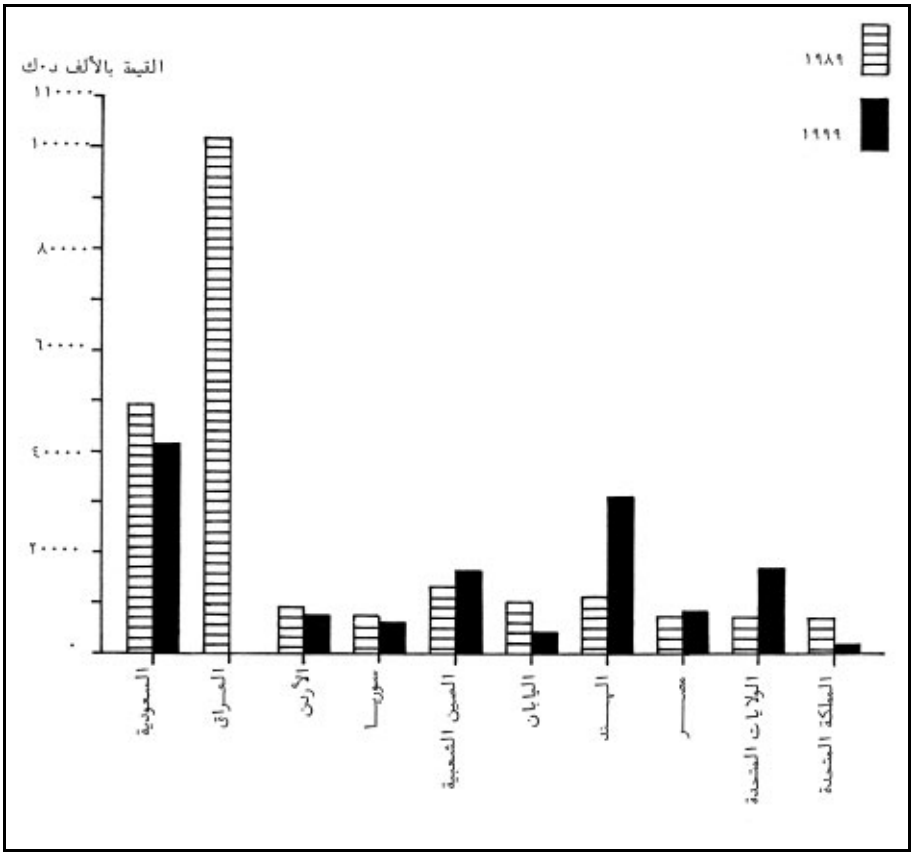

شكل (4): أهم عشر دول في العالم من حيث صادرات الكويت لعامي 1989 و1999

جدول (11): التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام الكويتية (بالألف برميل)، بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أمريكا الشمالية	6068	3,42	73122	16,8	57647	16,66
أمريكا الجنوبية	5484	3,10	8009	1,84	–	–
أوروبا الغربية	44763	25,22	57627	13,24	42422	12,26
آسيا والشرق الأقصى	114969	64,78	259061	59,5	233183	67,39
إفريقيا	253	0,14	30990	7,12	9066	2,62
أوقيانوسيا	2861	1,61	2437	0,56	3015	0,87

تابع/ جدول (11): التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام الكويتية (بالألف برميل)، بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أخرى	3067	1,73	4004	,92	692	0,20
الجملة	177465	100	435250	100	346025	100

المجموعة الإحصائية 1993، ص 159، و1999 ص 156، والنسب من عمل الباحث.
* لم تتوافر بيانات عن عام 1989 خاصة بالتوزيع الجغرافي لصادرات النفط الخام.

يتضح من جدول (11) وشكل (5) أن أسواق صادرات النفط الكويتي تكاد تشمل قارات العالم وأقاليمه، وقد احتلت آسيا والشرق الأقصى فيها المركز الأول من حيث ضخامة حجم الصادرات إليها؛ إذ بلغت نسبتها عام 1985 نحو 65% من جملة صادرات النفط الكويتي، تلتها بعد ذلك أوروبا الغربية بنسبة 25,22%، ثم أمريكا الشمالية فالجنوبية. وفي هذا العام برزت اليابان إحدى الأسواق المهمة في القارة، وكان نصيبها من جملة الصادرات 30,30%، ثم تايوان 15,4%، فكوريا الجنوبية 9,6%، وبرزت هولندا إحدى الأسواق الأوروبية المهمة لهذه الصادرات وبنسبة 18,7%، ثم جاءت البرازيل إحدى الأسواق المهمة في الأمريكتين.

أما في عام 1995 فقد جاءت آسيا بأسواقها المهمة في المرتبة الأولى 59,5%، تلتها أمريكا الشمالية 16,8% متفوقة على أوروبا الغربية، ثم أوروبا 13,24% (الصدارة لهولندا) ومما يلفت الانتباه تقدم مركز إفريقيا بنسبة 7,12% بعد أن كان نصيبها في عام 1985 لا يتجاوز 0,14، وظل الوضع كما هو عليه في عام 1999 على وجه التقريب بالنسبة لترتيب المراكز.

جدول (12): التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات النفطية المكررة بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999 (بالألف برميل)

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أمريكا الشمالية	–	–	2717	1,1	4239	1,71
أمريكا الجنوبية	5984	3,63	2970	1,2	1971	0,79
أوروبا الغربية	76012	46,12	11732	4,74	19843	7,95
آسيا والشرق الأقصى	55764	33,83	219715	88,75	214875	86,09
إفريقيا	4932	2,99	4596	1,86	4455	1,78
أوقيانوسيا	6459	3,92	3784	1,53	2754	1,10

تابع/ جدول (12): التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات النفطية المكررة بحسب مجموعات الدول المستوردة في الأعوام 1985، 1995، 1999 (بالألف برميل)

مجموعات الدول	1985*	%	1995	%	1999	%
أخرى	15660	9,50	2057	0,82	1458	0,58
الجملة	164811	100	247571	100	249595	100

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 159، 1999 ص 158.

* لم تتوافر بيانات عن عام 1989، خاصة بالتوزيع الجغرافي لصادرات النفط المكررة.

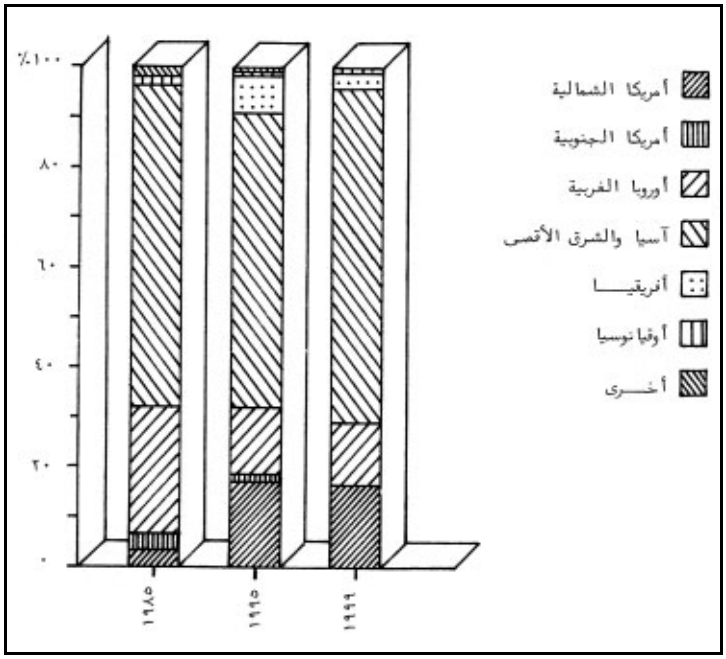

شكل (5): التوزيع النسبي لصادرات النفط الخام الكويتية بحسب مجموعات الدول المستوردة في أعوام 1985، 1995، 1999.

ويعكس جدول (12) نمو صادرات الكويت من المنتجات النفطية المكررة؛ فقد زاد حجمها بنسبة 50,2% بين عامي 1985، 1995، كما حدثت زيادة طفيفة بين عامي 1995، 1999. وفي عام 1985 احتلت دول أوروبا الغربية مكان الصدارة لهذه الصادرات بنسبة 46,12% من جملة الصادرات، تلتها دول آسيا وعلى رأسها بلدان الشرق الأقصى بنسبة 33,8%، ثم أوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية. أما أمريكا الشمالية فلم تظهر في ذلك العام من بين الدول المستوردة.

وفي عام 1995 انتزعت دول آسيا مكان الصدارة من أوروبا وبنسبة كبيرة جداً بلغت 88,75%، وجاءت بعدها أوروبا بنسبة لا تكاد تقارن مع آسيا، وظلت المجموعات الأخرى ضئيلة للغاية. أما في عام 1999 فقد حافظت دول آسيا على صدارتها وجاءت على رأس الدول المستوردة، بنسبة بلغت أكثر من 86%، تلتها أيضاً دول أوروبا بنسبة 7,95%. ويمكن أن يعزى احتلال آسيا للصدارة في استيراد هذه المنتجات لحاجتها إليها في المجالات الصناعية ولقلة إنتاج النفط في آسيا، إضافة إلى موقع الكويت القريب من الأسواق.

أما أهم الدول التي تشكل أكبر الأسواق للمنتجات النفطية الكويتية المكررة فهي مصر على مستوى الدول العربية، التي استوردت على سبيل المثال 55% من نصيب هذه الصادرات للأسواق العربية عام 1985، وهو ما يمثل 2,6% من جملة صادرات هذه المنتجات. وعلى صعيد أوروبا جاءت إيطاليا بنسبة 23,3%، وبريطانيا 10%، ثم جاءت باكستان 11%، ثم اليابان 7,8% على مستوى آسيا، وظلت هذه الأسواق تحتل مكاناً بارزاً بين الدول المستوردة طوال سنوات التسعينيات.

جدول (13): قيمة الواردات وحجمها بحسب وسيلة النقل المستخدمة للأعوام 1989، 1995، 1999.

السنة	بواخر وسفن خشبية	شاحنات (براً)	طائرات (جواً)	عن طريق البريد	الجملة	للنقل البحري %
* قيمة الواردات (بالألف دينار)						
1989	1312009	249443	283003	4955	1849404	71
1995	1459439	258911	600279	4443	2323072	62,8
1999	1561031	281176	470999	5100	2318306	67,3
حجم الواردات (بالطن)						
1989	3805309	3037089	41651	180	6880412	55,3
1995	5854244	1128754	45772	73	7028843	83,3
1999**	10205087	1388273	46924	36	11640320	87,7

المصدر: عن المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1993 ص 182، 1999 ص 178، والنسب من حساب الباحث.
* بحسب وسيلة النقل الأخيرة إلى الكويت.
** أضيفت بيانات النفط اعتباراً من 1997.

ويلاحظ من جدول (13) وشكل (6) أن واردات الكويت تأتي بطرق نقل مختلفة، بيد أن الواضح تسيد النقل البحري بشكل ملحوظ في نقل الواردات قيمة وحجماً، ففي الوقت الذي نقل ما نسبته 71%، 62,8% و67,3% في الأعوام الثلاثة على التوالي من قيمة الواردات، كانت أهميته واضحة أيضاً في مجال حجم السلع المنقولة، حيث تكفل بنقل ما نسبته 55,3% و83,3% و87,7% في أعوام 1989، 1995، 1999 على التوالي، ويليه من حيث الأهمية النقل البري ثم الجوي، ويتمثل التفسير الجغرافي لأهمية النقل البحري في مجال قيمة الواردات الكويتية وحجمها في رخص تكلفة نقل الواردات عن طريق البحر، وكبر حجم السلع المنقولة وضخامة كمياتها، بحيث لا يمكن لأي وسيلة أخرى أن تنافسه في هذا المجال، فضلاً عن موقع الكويت البحري.

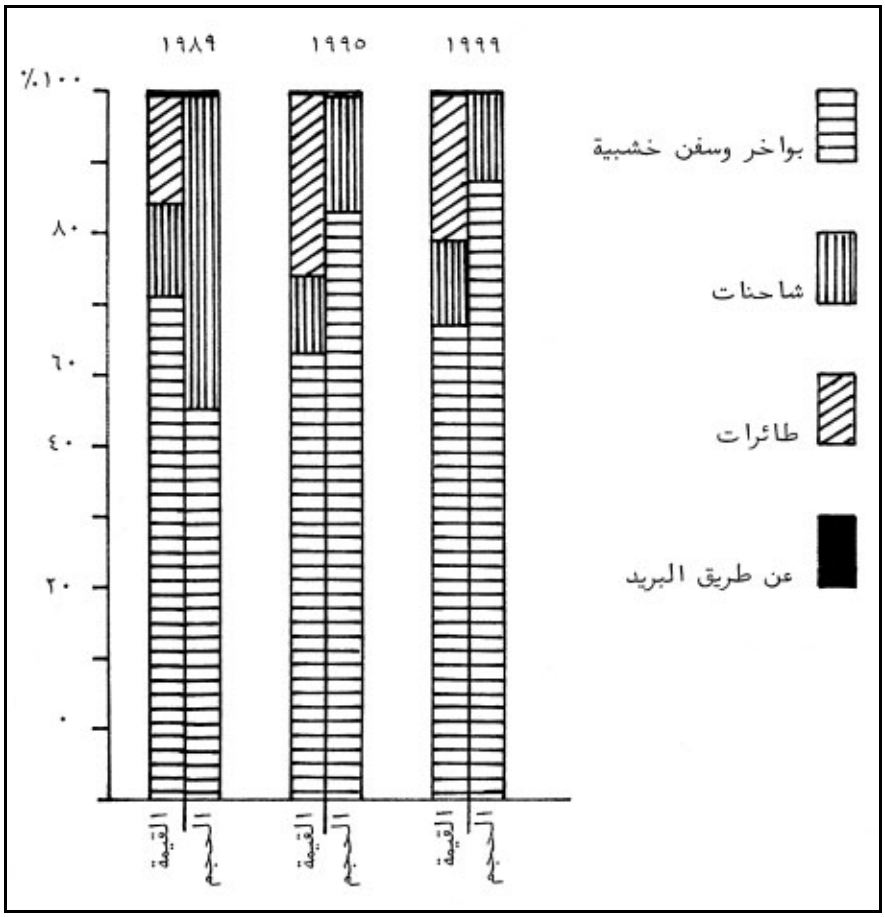

شكل (6): التوزيع النسبي لقيمة واردات الكويت وحجمها بحسب وسيلة النقل المستخدمة لأعوام 1989، 1995، 1999

جدول (14): قيمة الصادرات وحجمها
بحسب وسيلة النقل المستخدمة للأعوام 1989، 1995، 1999.

السنة	بواخر وسفن خشبية	شاحنات (براً)	طائرات (جواً)	عن طريق البريد	الجملة	للنقل البحري %
قيمة الواردات (بالألف دينار)*						
1989	104361	179247	29507	–	313115	33,3
1995	132381	73122	11836	–	217339	61
1999	3577833	95564	22134	–	3695531	96,8
حجم الواردات (بالطن)						
1989	2676534	376342	4959	–	3057835	87,5
1995	2668626	204111	3951	–	2876688	92,8
1999	80103332	368171	4687	–	80476190	99,5

نفس مصادر الجدول السابق. والنسب من حساب الباحث.
* بحسب وسيلة النقل الأولى من الكويت.

ويمكن أن نلاحظ من جدول (14) أن النقل البحري يشكل الركيزة الأساسية في نقل صادرات الكويت كما هو الحال في وارداتها. فقد كانت نسبة إسهامه في جملة قيمة الصادرات المنقولة 33,3% عام 1989، ارتفعت إلى 61% عام 1995 ثم إلى 96,8% عام 1999. ويمكن أن يعزى انخفاض النسبة في السنة الأولى إلى استخدام الشاحنات براً إلى العراق في نهاية سنوات حربه مع إيران وحاجته إلى تأهيل البلاد وتلبية حاجات البناء. أما إسهامه في حجم الصادرات المنقولة فقد كانت ملحوظة وفاعلة جداً؛ فهي في عام 1989 وصلت إلى 87,5%، وفي عام 1995 تخطت حاجز 92%، ووصلت إلى أقصى مدى في عام 1999 عندما بلغت 99,5%.

التحليل الجغرافي لحركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي:

سبقت الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون تأتي في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات والواردات الكويتية. فقد كشفت الدراسة عن وجود نمو في قيمة واردات الكويت إلى نحو 9,7%، ثم ارتفعت كذلك إلى 10,4% بين عامي

1995 و1999، كما جاءت دول مجلس التعاون في مقدمة مجموعات الدول من حيث نسبة قيمة الصادرات الكويتية إليها؛ إذ بلغت 27% عام 1989، و40% عام 1997، وأكثر من 27% عام 1999.

جدول (15)، قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 (القيمة بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الصادرات عام 1989					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الأغذية والحيوانات	1072	527	431	7914	1462	11406
المشروبات والتبغ	14	–	,5	4,8	5,1	28,9
المواد الخام غير المعدة للأكل	57	9,4	,5	117	3678	3861,9
الوقود المعدني	36	34	78,5	148,4	28,5	325,4
الزيوت والشحوم الحيوانية	12,7	1,6	0,14	3	22,9	40,34
المواد الكيماوية	239,3	317	421,5	7410,3	1594,7	9982,8
البضائع المصنعة	1725,6	1625,8	1170,9	15286,8	4167,9	23977
الآلات ومعدات النقل	2619	794,5	1018,3	9230,2	5916	1957,8
مصنوعات منوعة	1161,2	282,5	761	8723,6	2477	13405,3
بضائع غير مصنفة	14,9	,2	,020	1,1	589,6	605,82
الجملة	6953	3592,4	3883	48838,9	19941,3	83208,6
% من الجملة	8,35	4,37	4,67	58,96	23,96	100
الأغذية والحيوانات	1179	308	526	6248	2723	10984
المشروبات والتبغ	75	54	37	198	575	939
المواد الخام غير المعدة للأكل	5	2	2	158	172	339
الوقود المعدني	43	24	12	1155	43	1277
الزيوت والشحوم الحيوانية	86	10	36	622	128	882
المواد الكيماوية	1066	1732	1089	5620	10833	20340
البضائع المصنعة	1092	1415	1446	15659	4910	24522

تابع/ جدول (15): قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 (القيمة بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الصادرات عام 1999					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الآلات ومعدات النقل	1809	2204	1447	7549	8989	21998
مصنوعات منوعة	825	392	596	4381	5021	11215
بضائع غير مصنفة	–	–	–	–	485	485
الجملة	6180	6141	5191	41590	33879	92981
% من الجملة	6,64	6,60	5,58	44,73	36,45	100

عن بيانات المجموعات الإحصائية 1992 ص 191، 1995 ص 198، 1999 ص 184، والنسب من حساب الباحث.

ويلاحظ من جدول (15) ما يأتي:

1 – أن قيمة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون قد نمت بشكل محدود من 83208,6 ألف دينار كويتي عام 1989 إلى 92981 ألف دينار عام 1999، بزيادة قدرها 11,7%، ويعزى ذلك النمو إلى التسهيلات التجارية وانخفاض التعرفة الجمركية وإلى الاتفاقيات التجارية المبرمة بين دول منظومة التعاون الخليجي.

2 – أن السعودية ودولة الإمارات تشكلان أهم الأسواق الرئيسة في منظومة مجلس التعاون بالنسبة للصادرات الكويتية، فقد كانت نسبة قيمة الصادرات الكويتية إلى السعودية في عام 1989 ما يعادل 58,96%، انخفضت قليلاً عام 1999 إلى 44,7%. أما نسبة قيمة الصادرات إلى دولة الإمارات فقد كانت عام 1989 تمثل 23,96% من جملة قيمة الصادرات في ذلك العام، وارتفعت إلى 36,45% عام 1999. أما قيمة البضائع المصدرة إلى البحرين فقد انخفضت من 8,35% إلى 6,64%، في حين ارتفعت إلى عمان من 4,37% إلى 6,6%، كما ارتفعت إلى قطر من 4,37% إلى 5,58%.

3 – أن أهم البضائع المصدرة من الكويت إلى دول المجلس من حيث القيمة كانت الآلات ومعدات النقل، والبضائع المصنعة، والمواد الكيماوية، ثم الأغذية والحيوانات الحية، والمصنوعات المنوعة.

جدول (16): قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون في عامي 1989، 1999 (بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الواردات عام 1989					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
الأغذية والحيوانات	24,5	417	65,9	13524,7	1754,3	15786,4
المشروبات والتبغ	–	229,9	0,016	1133,9	302	1665,8
المواد الخام غير المعدة للأكل	7	1,4	0,7	1593,1	1191,3	2793,5
الوقود المعدني	0,068	1,3	–	3131,2	2535,9	5668,5
الزيوت والشحوم	–	–	–	575	110	685
المواد الكيماوية	378	158,9	1201	15535,2	2458,3	19731,7
البضائع المصنعة	7445	1126,2	13447	43546,5	8795,6	74360,3
الآلات ومعدات النقل	95,3	769,5	,9	1798,6	1061,2	3725,5
مصنوعات منوعة	39,55	30,3	72	2649,6	10941,8	17648,7
بضائع غير مصنفة	,2	–	0,090	0,928	16,3	17,52
الجملة	11905	2734,5	14787,6	83489	29167	142083,1
% من الجملة	8,38	1,92	10,41	58,76	20,53	100
الأغذية والحيوانات	1202	540	28	29682	9646	41098
المشروبات والتبغ	353	117	3	4796	1487	6756
المواد الخام غير المعدة للأكل	6	166	224	2901	12032	15329
الوقود المعدني	–	913	–	4569	3845	9327
الزيوت والشحوم	879	29	–	615	744	3267
المواد الكيماوية	714	970	1483	29981	9302	42450
البضائع المصنعة	8264	2057	2369	58049	10244	80983
الآلات ومعدات النقل	2343	403	10	6563	3768	13087
مصنوعات منوعة	1320	844	26	6430	10795	19415

تابع / جدول (16): قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون في عامي 1989، 1999 (بالألف دينار)

الأقسام السلعية	قيمة الواردات عام 1999					
	البحرين	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الجملة
بضائع غير مصنفة	–	–	–	–	11317	11317
الجملة	15081	6039	4143	143586	73180	242029
% من الجملة	6,23	2,5	1,71	59,32	30,24	100

نفس بيانات الجدول السابق، والنسب من حساب الباحث.

ويمكن أن نستخلص من جدول (16) أن قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون قد ارتفعت بين عامي 1989 و1999. فبعد أن كانت جملة القيمة 142083 ألف دينار كويتي عام 1989 ارتفعت إلى 242029 ألف دينار عام 1999، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 70,3%، ويلاحظ كذلك أن السعودية والإمارات تشكلان أهم الأسواق الرئيسة لواردات الكويت تماماً مثلما تشكلان الأسواق الرئيسة لصادراتها على النحو الذي استخلصناه من الجدول السابق. فقد بلغت نسبة قيمة ما استوردته الكويت من السعودية عام 1989 نحو 58,76% وعام 1999 نحو 59,32%، من جملة وارداتها من دول المجلس. أما نسبة قيمة الواردات الكويتية من دولة الإمارات فقد بلغت عام 1989 نحو 151% وعام 1999 30,24%، من جملة قيمة الواردات. وجاءت الدول الخليجية الأخرى بنسب دون هذا المستوى بكثير، نظراً لعدم التنوع في الإنتاج السلعي كما هو الحال في السعودية والإمارات.

جدول (17): التغير في حجم الصادرات والواردات بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1989 و1999

حجم الصادرات لعام 1989 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
115592,3	36	17408,6	5,43	165436,8	51,57	8030	2,50	14279,2	4,50	320746,9	100

حجم الصادرات لعام 1999 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
152919	51,42	17225	5,79	97652	32,84	11332	3,81	18246	6,14	297374	100

تابع/ جدول (17): التغير في حجم الصادرات والواردات بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1989 و1999

حجم الواردات لعام 1989 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
1338102,6	53,35	10211,1	0,41	1009236,6	40,24	131336,2	5,24	19156,3	0,76	2508042,8	100

حجم الواردات لعام 1999 بآلاف الأطنان

السعودية	%	البحرين	%	الإمارات	%	قطر	%	عمان	%	الجملة	%
1490294	23,22	30684	0,48	4760693	74,18	43702	0,68	92172	1,44	6417545	100

المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1991 ص 190 – 191، وعام 2000 ص 184 ، 185.

ويتضح من جدول (17) ما يأتي:

1 – أن حجم الصادرات من الكويت إلى دول المجلس قد انخفض قليلاً بنسبة لم تتعدّ 7,3% بين عامي 1989 و1999.

2 – أن السعودية والإمارات تبادلتا المركزين الأول والثاني بين العامين المذكورين بالنسبة لحجم صادرات الكويت لدول الخليج العربية؛ ففي حين جاءت الإمارات في المركز الأول عام 1989 بنسبة وصلت إلى 51,57% احتلت السعودية المركز الثاني بنسبة 36%. وتغير الحال في عام 1999 حيث استحوذت السعودية على نسبة 51,42% من جملة صادرات الكويت للدول الخليجية، وجاءت الإمارات في المركز الثاني بنسبة 32,84%، ثم جاءت بعد ذلك باقي الدول الخليجية.

3 – أن حجم واردات الكويت من دول مجلس التعاون قد تضاعفت إلى أكثر من ضعفين ونصف بين عامي 1989 و1999، وبلغت نسبة النمو في حجم واردات الكويت منها نحو 155,9%.

4 – أن السعودية احتلت المركز الأول بالنسبة لحجم واردات الكويت الخليجية في عام 1989 بنسبة وصلت إلى 53,35%، ثم تراجعت للمركز الثاني في عام 1999 بنسبة 23,22%، في حين احتلت الإمارات المركز الأول في العام ذاته بنسبة كبيرة وصلت إلى 74,18%. وقد يعزى ذلك إلى توفر التنوع السلعي في الإمارات سواء أكان محلياً أم مستورداً من جهة، وطبيعة أحجام هذه السلع التي ربما كانت من الأوزان الثقيلة.

جدول (18): الميزان التجاري لحركة التجارة الخارجية والتبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون

	الميزان التجاري عام 1989 (بالألف دينار)					الميزان التجاري 1999 (بالألف دينار)				
	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	قطر	السعودية	الإمارات	عمان	البحرين	قطر
قيمة الصادرات	48838,9	19941,3	3592,4	6953	3883	41590	33879	6141	6180	5191
قيمة الواردات	38489	29167	2734,5	11905	14787,6	143586	73180	6039	15081	4143
الميزان التجاري	34650,1−	9225,7−	857,9+	4952−	10904,6−	101996−	39301−	102+	8901−	1048+

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجداول السابقة.

ويبدو من جدول (18) والشكلين (7) و(8) أن هناك نمواً في معظم حركة التبادل التجاري كما تعكسها قيم التبادل بين الكويت ودول مجلس التعاون في عامي 1989 و1999 سواء أكان ذلك في قيمة الصادرات أم قيمة الواردات؛ فقد سجلت قيمة صادرات الكويت إلى السعودية انخفاضاً بين العامين المذكورين بلغت نسبته 14,8%، في حين سجلت قيمة الواردات من السعودية إلى الكويت في الفترة ذاتها ارتفاعاً بلغت نسبته 72%. أما قيمة الصادرات الكويتية إلى دولة الإمارات فقد ارتفعت بين العامين المذكورين بنسبة قدرها 69,9% في حين ارتفعت قيمة واردات الكويت من الإمارات بنسبة 151%. وارتفعت قيمة صادرات الكويت إلى عمان بنسبة 71%، أما قيمة واردات الكويت منها فقد ارتفعت كذلك بنسبة 121%. وسجلت قيمة الصادرات إلى البحرين انخفاضاً بسيطاً بلغت نسبته 11%، أما قيمة واردات الكويت منها فقد ارتفعت بنسبة 26,7%. أما قطر فقد ارتفعت قيمة صادرات الكويت إليها بين العامين المشار إليهما بنسبة وصلت إلى 33,7%، في حين انخفضت قيمة الواردات منها بنسبة بلغت 72%.

أما الميزان التجاري فهو كما يتضح من الجدول يسير في غالبه عام 1989 لمصلحة دول الخليج العربية عدا الحالة مع عمان، فقد كان لمصلحة الكويت، وفي عام 1999 ظل على الوتيرة ذاتها عدا حالتي عمان والبحرين، حيث كان لمصلحة الكويت، وربما عاد ذلك إلى محدودية الإنتاج السلعي في هذين البلدين.

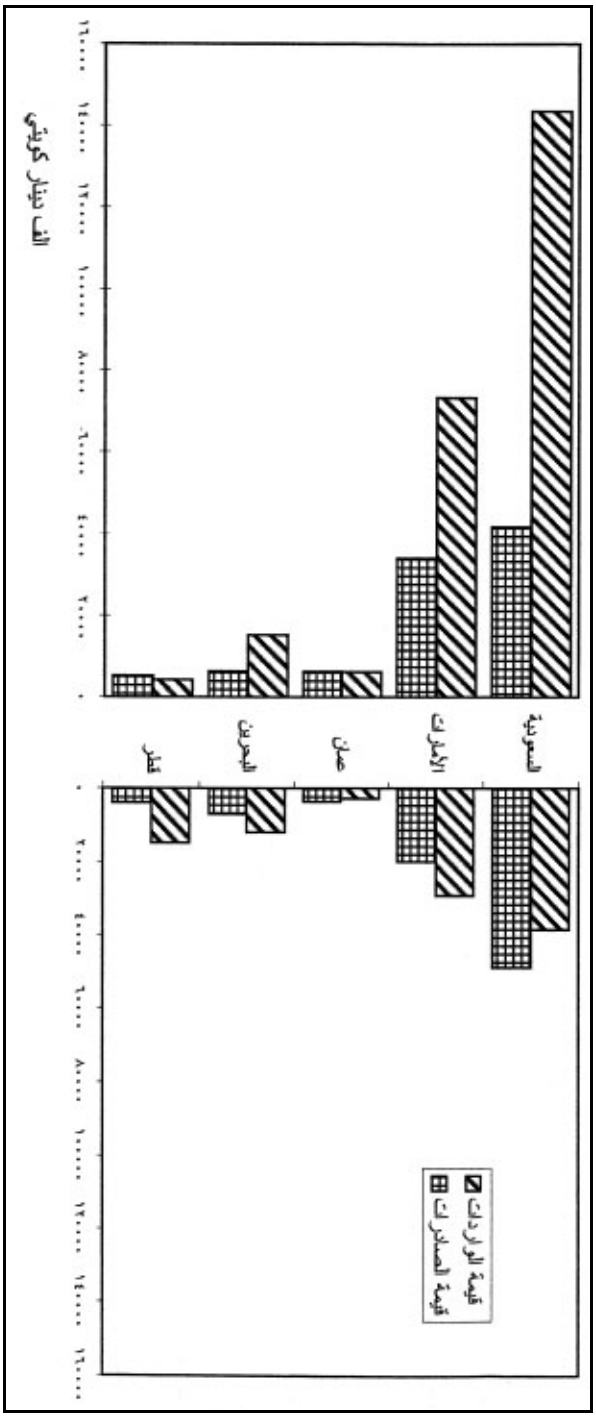

شكل (7): حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لعامي 1989 و1999م

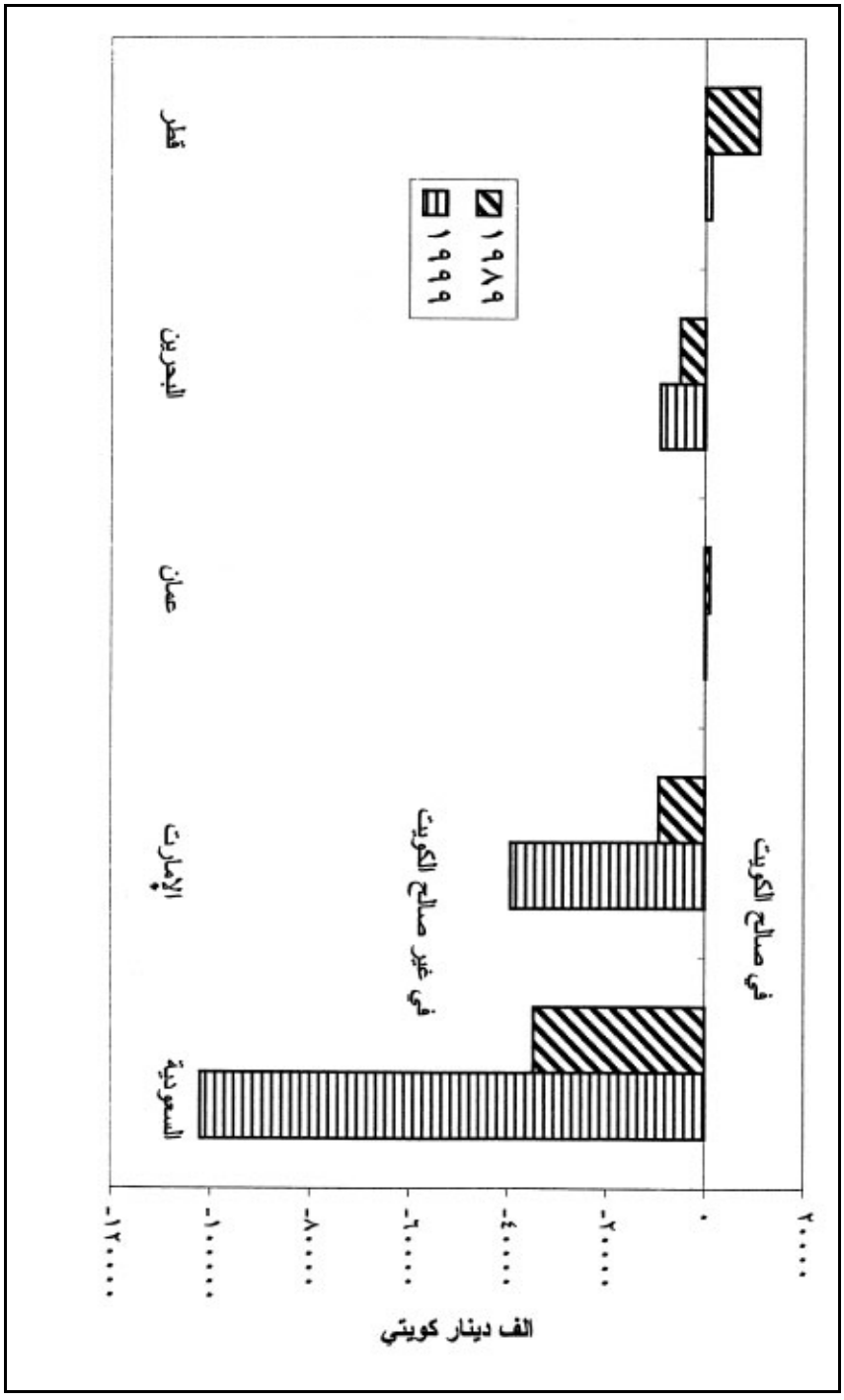

شكل (8): الميزان التجاري لحركة التجارة الخارجية بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في عامي 1989 و1999م

خاتمة الدراسة: (النتائج والتوصيات)

اتضح من الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية أسهمت في حركة التبادل التجاري بين الكويت والعالم منذ القدم، ومن أبرز هذه العوامل النمو السكاني في الكويت؛ حيث أظهرت معادلة سبيرمان وجود علاقة موجبة قوية بين النمو السكاني وتطور حجم الواردات (بلغت القيمة 0,8). ومن بين العوامل أيضاً الكشف عن النفط في الكويت، الذي جاء على رأس قائمة الصادرات لاحقاً؛ فقد كشف الارتباط بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمة الواردات عن وجود ارتباط موجب مرتفع (بقيمة 0,85)، وكذلك وجود علاقة موجبة متوسطة بين إنتاج النفط وتطور قيمة الصادرات – نفطية وغير نفطية – (بلغت قيمتها 0,61). ومن العوامل أيضاً الانفتاح الاقتصادي الكويتي على أسواق العالم الخارجي؛ حيث راوحت نسبة انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم بين 83,9% عام 1999 و96,6% عام 1995، وهي نسب عالية جداً إذا ما قورنت بنسب الدول المنغلقة تجارياً. وتشمل صادرات الكويت الصادرات الوطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها، وتأتي الصادرات النفطية على رأس قائمة صادرات الكويت ثم الصناعات البتروكيماوية؛ فقد كانت نسبة قيمة الصادرات النفطية من جملة قيمة الصادرات عام 1989 نحو 91,5%، وعام 1999 نحو 91%. وأظهرت الدراسة وجود نمو مطرد في حجم الصادرات. وهناك نمو مماثل في تجارة الواردات على امتداد فترة الدراسة عدا فترة العدوان العراقي للكويت. واتضح أن الميزان التجاري كان في مصلحة الكويت بين عامي 1989 و1999 عدا فترة ما بعد العدوان العراقي مباشرة نتيجة حاجة الكويت إلى السلع والبضائع بأحجام كبيرة لإعادة البناء وتأهيل الكويت في شتى المجالات وبقيم تفوق قيم صادراتها النفطية المحدودة في تلك الآونة.

ومن نتائج الدراسة أن هناك نمواً ملحوظاً في حجم الصادرات وقيمتها، كما أن مجموعة الدول الآسيوية تشكل أهم أسواق الصادرات الكويتية؛ حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها عام 1989 نحو 84% وعام 1999 نحو 79%، ثم جاءت بعدها الدول الإفريقية ولا سيما العربية، ثم مجموعة الدول الأمريكية والأوروبية بنسب قليلة لا تتجاوز 11% لكل منها. وتشكل مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة الدول الأوروبية أهم أسواق الواردات الكويتية؛ فقد كانت نسبة قيمة الواردات من الدول الآسيوية للكويت في عام 1989 نحو 46,4% من جملة القيمة، ثم 45% لعام 1999، أما نسبة قيمة الواردات من الدول الأوروبية فقد بلغت 35,8% عام 1989 و33,5% عام 1999.

واتضح من الدراسة أن أهم عشر دول تمثل أسواق واردات الكويت عربياً هي السعودية، وآسيوياً اليابان والصين وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتركيا، وأوروبياً بريطانيا وألمانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وأستراليا من خارج القارتين السابقتين. أما أهم عشر دول تمثل أسواق صادرات الكويت فهي عربياً السعودية، والعراق (قبل عدوانها على الكويت)، والأردن، وسوريا، ومصر، وآسيوياً: اليابان، والصين، والهند، إضافة إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. واتضح من الدراسة كذلك أن هناك نمواً في قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي بنسب عالية، مقابل انخفاض ملحوظ لنسب واردات الكويت من الدول العربية الأخرى التي راوحت بين 2,9% عام 1999 و5,3% عام 1989. وجاءت دول مجلس التعاون في مقدمة المجموعات الإقليمية بالنسبة للصادرات الكويتية؛ حيث كانت نسبة قيمة الصادرات إليها 27% لعامي 1989 و1999 مقابل 40% لعام 1995.

واتضح من الدراسة أن النقل البحري يتسيّد مختلف وسائل النقل وطرقه في تجارة الكويت الخارجية صادرات كانت أم واردات.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة قد اتفقت مع فروضها، من حيث وجود نمو في حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول العالم في فترة الدراسة، وتنامي معدلات التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض مستوى التبادل التجاري بين الكويت ودول الوطن العربي من حيث القيمة والحجم.

وفي الختام توصي الدراسة بما يأتي:

1 – ضرورة تنويع قاعدة الإنتاج الكويتي باستخدام عائدات النفط واستثماراته لاستحداث صناعات كويتية وتطويرها من أجل التصدير وفق أسلوب مخطط تراعى فيه حاجات الأسواق، وصولاً إلى إيجاد منتجات تصديرية رديفة للصادرات النفطية، لتجنب الاعتماد على مصدر وحيد لتجارة الصادر.

2 – توسيع قاعدة الإنتاج الكويتي في مجال البتروكيماويات والصناعات الكيماوية المعتمدة على النفط، ما دامت هذه الصناعات تدخل في مجال الصادرات الكويتية، وتحتل المرتبة الثانية بعد النفط، وذلك وفق دراسات وخطط تضمن لها النجاح، ويمكن التفاهم في هذا المجال مع دول مجلس التعاون الخليجي في اتباع نهج التخصص السلعي لأغراض التصدير لكل دولة على حدة بدلاً من التنافس في إنتاج السلعة نفسها، تحقيقاً لمبدأ التكامل والتنسيق على الصعيد الاقتصادي.

3 – دراسة توسيع رقعة الأسواق الكويتية على خريطة صادرات الكويت؛ بحيث تصل إلى أسواق جديدة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي لم تكشف الدراسة عن وجود أسواق جاذبة للصادرات الكويتية غير النفطية فيها بنسب معقولة حجماً وقيمة.

4 – رسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي لتركز صناعات البتروكيماويات الكويتية، والنظر في إمكانية تركزها في مواقع متعددة خارج الكويت اعتماداً على الخامات الكويتية بقصد الاستفادة من رخص أجور الأيدي العاملة المنتجة وقرب مواقع الإنتاج من مواطن الاستهلاك. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بعض التسهيلات التي تقدمها اتفاقية الجات، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وتنشيطها وفقاً للمصالح المشروعة للدول.

5 – نظراً لضيق مساحة قاعدة التبادل التجاري والتجارة البينية بين الكويت وأقطار الوطن العربي بشكل لافت مقارنة بالعالم الخارجي، وحيث إن وجود الأسواق العربية ضمان لدعم حركة التجارة الخارجية للكويت، فإن الدراسة توصي بضرورة توسيع حجم التبادل التجاري مع أقطار الوطن العربي وفق خطط وآفاق جديدة، ويمكن اتباع ما يأتي:

أ – إزالة المعوقات التي قد تحد من نشاط التجارة البينية بين الكويت وأقطار الوطن العربي، وتحسين جودة المنتج الكويتي وتكيفه لمواجهة متطلبات المستهلكين وأذواقهم في الدول العربية، مع تقديم التسهيلات التمويلية والائتمانية للمصدرين.

ب – استغلال وسائل التمويل الوطنية والإقليمية في المجال التجاري، ومن بينها برنامج تمويل التجارة العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وبيت التمويل الكويتي، والمصارف المحلية ومؤسسات التمويل الأخرى.

جـ – الاهتمام بتطوير وسائل النقل وتيسير إجراءاته وتقليل تكلفته بتخفيض رسوم العبور بين الكويت والدول العربية، نظراً لأهمية النقل في حركة التبادل التجاري.

د – ضرورة التعريف بالصادرات الكويتية من خلال المعارض التجارية الكويتية في الوطن العربي، وتوفير معلومات حول فرص استيرادها والتسهيلات المتاحة.

6 – على الرغم من أن حركة التبادل التجاري بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي حركة نشطة تصديراً واستيراداً، فإن ضيق المساحة الاستيعابية للأسواق الخليجية يحتم ضرورة تعاون الكويت والدول العربية الخليجية بتوسيع قاعدة التبادل التجاري على مستوى الأقطار العربية؛ وذلك لتحقيق البعد القومي من خلال التعاون والتكامل وتنشيط التجارة البينية من ناحية وفتح أسواق جديدة للمنتجات الخليجية وفق اتفاقيات تراعي مصالح جميع الأطراف المصدرة والمستوردة من جهة أخرى.

ولا شك أنه يتوافر في الدول الخليجية والدول العربية إنتاج نوعي وكمي من السلع، يمكن من خلاله تطوير التبادل التجاري العربي، وإحلال هذه السلع محل السلع الأجنبية التي تستوردها الدول العربية بالأسعار والمواصفات نفسها. ويمكن في هذا المجال الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول العربية التي تستهدف إزالة الحواجز الجمركية. ولا شك أن نجاح جهود تنمية الصادرات الكويتية أو الكويتية الخليجية المشتركة يتوقف على إقامة قاعدة إنتاجية عريضة من الصناعات التي تعتمد على الميزات النسبية المتاحة مع مراعاة كفاءة الإنتاج لرفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق العربية. كما يتعين على القطاع الخاص القيام بالعديد من المبادرات لتنمية الصادرات الصناعية بوسائل عديدة، منها الاستثمار في المشروعات الإنتاجية وفق الأولويات الواردة في خطط التنمية الاقتصادية.

المصادر:

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (1992). تقرير حول الآفاق المستقبلية وتنويع الصادرات الخليجية، الدمام، يناير.

بدر عبدالرحمن (1994). أضواء حول تجربة الكويت مع اتفاقيات الجات. **مجلة التعاون**، السنة 9، العدد 35، سبتمبر: 63 – 78.

جعفر عباس حاجي (1993). دراسة تحليلية لأساليب ونماذج إقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، المجلد 21، العدد 3، 4، خريف/ شتاء: 107 – 142.

سميحة السيد فوزي (1992). حول مستقبل دول الخليج العربي من منظور اقتصادي: **أوراق الشرق الأوسط**، نوفمبر: 35 – 47.

سيف سعيد السويدي (1993). آفاق إنشاء منطقة عمل موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 21، العدد الثالث/الرابع، الكويت، خريف/شتاء: 37–57.

صندوق النقد العربي (1999). **التجارة العالمية والاقتصاد الدولي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

طايل السعيد شحاتة وفؤاد أبو الفتوح أبو إسماعيل (1985). **غرفة تجارة وصناعة الكويت**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

عبداللطيف إبراهيم المقرن (1994). الاتفاقيات العامة للتعرفات والتجارة (الجات) وعلاقتها بمنطقة التجارة الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي. **مجلة التعاون**، السنة 9، العدد 35، الكويت، سبتمبر: 43–61.

عبدالله أحمد الأحمد (1989). عام 1988 نقطة انطلاق الكويت نحو انتعاش يشمل مختلف القطاعات. **مجلة البورصة**، العدد 7، الكويت، يناير: 6 – 16.

علي صادق (1978). ميزات خاصة للتجارة الخارجية لبعض أقطار منظمة الأوابك. **مجلة النفط والتعاون العربي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، العدد الثالث، الكويت: 7 – 11.

عمر عبدالله كامل ومحمد رضا عبدالحليم (1994). اتفاقيات الجات وآثارها على الدول العربية عامة والخليجية خاصة. **مجلة المال والتجارة**، السنة 26، العدد 307، الكويت، نوفمبر: 4 – 9.

غانم سلطان وفتحي فياض (1999). **الجغرافيا الاقتصادية للكويت**. الكويت: دار السلاسل، ط 2.

غانم سلطان وفتحي فياض (1998) **جغرافية الكويت: دراسة في الظروف الطبيعية والسكان**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2.

فؤاد عبدالله العمر (1999). اتفاقية الجات ودولة الكويت: رؤى علمية. بنك الكويت الصناعي، **سلسلة رسائل البنك الصناعي العلمية**، العدد 157، الكويت، يونيو.

فؤاد محمد الصقار (1997). **جغرافية التجارة الدولية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط2.

فتحي محمد أبو عيانة (1984). **الجغرافيا الاقتصادية**. بيروت: دار النهضة العربية: ط1.

فخر الدين الفقي (1997). منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 25، العدد 1، الكويت، ربيع: 63–92.

لورنس كلاين (1999). منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي. أبو ظبي: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**.

مؤتمر غرف التجارة والصناعة للبلاد العربية (1994). الإمكانات التصديرية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: أوراق المؤتمر، الدوحة، قطر، 5 – 7 أبريل.

محرر الشؤون الداخلية (1995). **مجلة الاقتصادي الكويتي**، التخصصية وتصحيح المسار الاقتصادي في دولة الكويت. العدد 323، أبريل: 5–9.

محرر الشؤون الداخلية (1995). **مجلة الاقتصادي الكويتي**، التوجهات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. العدد 324، مايو: 43 – 49.

محمد خميس الزوكة (1974). **المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد فاتح عقيل وفؤاد الصقار (1970). **جغرافية الموارد والإنتاج**. الإسكندرية: منشأة المعارف.

محمود عبدالفضيل (1980). أنماط التجارة والتبادل التجاري الخارجي في الوطن العربي للفترة 1960–1977. **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت.

مركز تنمية الصادرات السعودية (1994). النظام التجاري الدولي بين الجات واتفاقيات مؤتمر أورجواي. الرياض.

معتز حسني خورشيد ويوسف حسن الإبراهيم (2000). تطور مسار الاقتصاد الكويتي في أعقاب المحنة الآسيوية: تقدير حجم الخسائر والفرص الضائعة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، سبتمبر: 401 – 431.

مهدي حمزة السلمان (1998). تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب على المنتجات البتروكيماوية الكويتية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26، العدد 1، ربيع: 129 – 146.

هيثم الملوحي (1969). الركود الاقتصادي في الكويت. الكويت، غرفة تجارة الكويت، بحث غير منشور.

وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات 1989، 1993، 1995، 1997، 1999، 2000م. المجموعات الإحصائية السنوية.

وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات (1998). النشرة الإحصائية السنوية للنقل والمواصلات.

يوسف إبراهيم فخرو (1996) الاتفاقيات العامة للتعرفات الجمركية والتجارة وانعكاساتها على صادرات البتروكيماويات البحرينية. **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 76، الكويت: 17 – 25.

يوسف اليوسف (1994). التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، الربيع، خريف/ شتاء: 7–46.

Alexander, J.W. (1963). *Economic geography*. New York: Free Press.

Bengston, N.A., & Van Royen W. (1959). *Fundamentals of economic geography*. New York: John Wiley.

Balassa, B. (1964). *Changing patterns in foreign trade*. New York: St. Martin.

Goldin. J., & Kheralla, M. (1999). The Urguay round and international trade in agriculture products: Implications for Arab countries. The annual joint, 7th seminar, AFSEO, Kuwait, Jan., 17-18.

Jones, C.l.F., & Darkenwald, G.G. (1955). *Economic geography*. New York: Free Press.

Riedel, J. (1988). Trade as an engine of growth: Theory and evidence: 25-55. In: Greenway (Ed.), *Economic development and international trade*, London: Macmillan Education.

Tadaro, M. (1989). *Economic development in the third world*. London: Longmans, 4th ed.

Thoman. R.S., & Conkling, E.C. (1967). *Geography of international trade*. Englewood, Cliff, New Jersey: Prentice-Hall.

Turner, F. (1980). Industrial development in the Arab Gulf States I n: M. Deflari (Ed.), *Issues in development, The Arab Gulf States*, London: M.D. Research and Service.

White, C.L., & Royen W. (1966). *World economic geography*. London: Heinemann.

U.S. Department of States. Foreign Commercial Service, (July 2000). *Kuwait Commercial Guide,* Washington D.C.: Commercial Service Division.

Zarrouk, J. (1995). Policy implication of the Urguay round: Results to the Arab countries, The Annual Joint, 7th Seminar, Kuwait, Jan. 17-18.

قدم في نوفمبر 2001

أجيز في يوليو 2002

ملحق (١)

ارتباط سبيرمان بين تطور إنتاج النفط وتطور قيمة الواردات، (النفط بآلاف البراميل والقيمة مليون دينار) بين عامي 1991 و1999

السنة	إنتاج النفط بآلاف البراميل (س)	رتب س (ر س)	قيمة الواردات مليون دينار (ص)	رتب ص (رص)	فروق الرتب ف	مربع الفروق ($ف^2$)
1991	65803	9	992	9	صفر	صفر
1992	387466	8	2129	6	2	4
1993	686497	6	2123	7	1 −	1
1994	732411	5	1988	8	3 −	9
1995	732422	4	2323	4	صفر	صفر
1996	734047	2	2507	2	صفر	صفر
1997	732574	3	2502	3	صفر	صفر
1998	748796	1	2626	1	صفر	صفر
1999	683542	7	2318	5	2	4
						18

ارتباط سبيرمان $\frac{6 \text{ مجـ ف}}{\text{ن (ن}^2 - 1)}$ حيث مجـ ف^2 = مجموع مربع الفروق و ن = التكرارات

$$\text{ر} = 1 - \frac{6 \text{ مجـ ف}^2}{\text{ن (ن}^2 - 1)} = \frac{6 \times 18}{9 (81-1)} = \frac{108}{728} = 0,15$$

$$\text{ر} = 1 - 0,15 = 0,85$$

ويتضح من المعادلة أن هناك ارتباط موجب قوي بين تطور إنتاج النفط في الكويت وتطور قيمة الواردات الكويتية (قيمتها 0,85)، مما يؤيد العلاقة الوطيدة بين المتغيرين.

ملحق (٢)

ارتباط سبيرمان بين إنتاج النفط الكويتي وتطور قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الفترة بين 1991 و1999

السنة	إنتاج النفط بآلاف البراميل (س)	رتب س (ر س)	قيمة الصادرات مليون دينار (ص)	رتب ص (رص)	فروق الرتب ف	مربع الفروق ($ف^2$)
1991	65803	9	323	9	صفر	صفر
1992	387466	8	1953	8	صفر	صفر
1993	686497	6	3090	6	صفر	صفر
1994	732411	5	3277	5	صفر	صفر
1995	732422	4	3853	3	1	1
1996	734047	2	4675	1	1	1
1997	732574	3	4285	2	1	1
1998	748796	1	2885	7	6−	36
1999	683542	7	3696	4	3	9
						48

$$ر = 1 - \frac{6 \text{ مجـ ف}^2}{ن (ن^2 - 1)} = \frac{6 \times 48}{9 (81-1)} = \frac{288}{728} = 0,39$$

$$ر = 1 - 0,39 = 0,61$$

ويتضح من المعادلة وجود علاقة بين المتغيرين السابقين س وص، وهي علاقة موجبة أكثر من متوسطة بين تطور حجم إنتاج النفط وتطور قيمة الصادرات الكويتية. بمعنى أن الصادرات الكويتية تتأثر في قيمتها إيجاباً كلما ارتفع حجم إنتاج النفط.

ملحق (٣)

ارتباط سبيرمان بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم الواردات في الفترة بين عامي 1989 و1999

السنة	تطور عدد السكان س	ر س	تطور حجم الواردات بالطن ص	رص	ف	ف^2
1991	2040961	2	6880412	6	4–	16
1992	1422199	9	3430495	9	صفر	صفر
1993	1460853	8	5458032	8	صفر	صفر
1994	1620068	7	6035372	7	صفر	صفر
1995	1801797	6	7028843	5	1	1
1996	1894362	5	7951857	3	2	4
1997	1979689	4	7471642	4	صفر	صفر
1998	2027103	3	11298612	2	1	1
1999	2107195	1	11640320	1	صفر	
						22

$$ر = 1 - \frac{6 \text{ مجـ ف}^2}{ن (ن^2 - 1)} = \frac{6 \times 22}{9 (81-1)} = \frac{132}{728} = 0,18$$

$$ر = 1 - 0,18 = 0,82$$

ويلاحظ من المعادلة أن هناك علاقة موجبة قوية بين تطور عدد السكان في الكويت وتطور حجم وارداتها بين عامي 1989 و1999 (بلغت 0,82).

ملحق (٤)
أقسام السلع المصدرة والمعاد تصديرها وقيمتها لعام 1999

الأقسام السلعية	السلع	قيمتها عام 1999
الأغذية والحيوانات الحية	الحيوانات الحية، اللحوم، منتجات الألبان والبيض، الأسماك، الحبوب ومستحضراتها، الفواكه والخضراوات، السكر ومصنوعاته، العسل، اللبن، الشاي، الكاكاو، التوابل، علف الحيوانات، سلع غذائية أخرى.	14225 ألف دينار كويتي
المواد الخام غير المعدة للأكل باستثناء المحروقات	الجلود والغراء الخام، البذور الزيتية والمكسرات، المطاط الخام، الخشب والفلين، عجائن الورق، ألياف النسيج، الأسمدة الطبيعية، الأحجار الكريمة، سلع أخرى.	12347 ألف دينار كويتي
الوقود المعدني ومواد التشحيم	الفحم الحجري وفحم الكوك، النفط والمنتجات النفطية، الغاز الطبيعي.	3349527 ألف دينار كويتي
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	شحوم حيوانية، زيوت حيوانية، زيوت نباتية.	1535 ألف دينار كويتي
المواد الكيماوية	المواد الكيماوية غير العضوية، مواد الصياغة والدباغة والتلوين، المنتجات الطبية والصيدلانية، الزيوت العطرية الطيارة والمواد العطرية، اللدائن والسيلوز الصناعي والصموغ، منتجات كيماوية أخرى.	213742 ألف دينار كويتي
البضائع المصنعة	الجلود والفراء المدبوغة، المطاط، الصناعات الخشبية، الصناعات الورقية، الغزل والنسيج، الحديد والصلب.	35817 ألف دينار كويتي
الآلات ومعدات النقل	آلات ومعدات توليد الطاقة، آلات تجهيز البيانات آلياً، المركبات ومعدات النقل بأنواعها المختلفة، أجهزة ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، تسجيل وإذاعة الصوت، المعدات الإعلامية، أخرى.	47320 ألف دينار كويتي
سلع مصنعة أخرى	آلات وأجهزة كهربائية، الأجهزة الصحية، أجهزة تدفئة وتبريد، أثاث، لوازم سفر، ملابس، أحذية معدات سينما وتصوير، ساعات، بصريات.	17458 ألف دينار كويتي
سلع أخرى غير مصنفة	–	2518 ألف دينار كويتي
جملة القيمة	–	3694489 ألف دينار كويتي

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000، ص186، 189.

Geography

Kuwait Foreign Trade between 1989-1999: An Analytical Geographical Study in the Geography of Foreign Trade

Ghanem Sultan Aman*

This study deals with the image of Kuwait foreign trade between the period 1989-1999, through reviewing trade exchange movement between Kuwait and the whole world, The results do correspond with the hypothesis of the research. and the changing image of the balance of trade.

The study detected some results such as: the presence of geographical factors that affected the movement of trade exchange between Kuwait and the whole world. Among these factors are the geographical location of the country, population growth, oil discovery and the openness of the national economy. The study detected also the existence of constant growth in the volume of exporting and importing through the period of the study, except the year of the Iraqi invasion of Kuwait. Asian markets were the most important to Kuwait exports. Together with the European group these markets came as the major for Kuwait imports. Sea Transportation was the master among other transportation means in the field of Kuwait exports and imports. Finally, the study ends with some recommendations.

Keywords: Kuwait foreign trade, Openness of Kuwat economy, World markets, Geographical distribution of Kuwait foreign trade, Commercial exchange between Kuwait and the G.C.C. countries.

* Dept. of social studies, Public Authority for Applied Education and Training - Kuwait.